بحث في

التفرقة والعنصرية وأثرها في انتشار الجريمة

تأليف

شريف أحمد الطباخ

المحامي بالنقض والإدارية العليا

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

[موضوع البحث]

[التفرقة العنصريـة وأثرها فــي انتشار الجريمة]

سنتحدث في هذا البحث عن التفرقة العنصرية وأثرها في انتشار الجريمة في النواحي التالية :

التفرقة العنصرية

بداية التمييز العنصرى

برنامج الفصل العنصرى

حرمان الناخبين ذو البشرة الملونة من حق التصويت

قوانين الفصل العنصرى

نظام الفصل العنصربس

نظام الوطن البديل

الإبعاد القهرى للسكان

إصدار عدة تشريعات تزيد من التمييز العنصرى

تصنيف السكان إلى أربع مجموعات

المرأة فى ظل نظام الفصل العنصرى

الأقليات الأخرى

المقاومة الداخلية

منظمة الوحدة الإفريقية

سياسة الإنفتاح على الخارج

العزلة الثقافية والرياضية

حرب الحدود فى جنوب أفريقيا

مهاجمة القواعد الإرهابية

تشكيل جهاز الأمن القومى

حالة الطوارئ

إنشاء برلمان

إلغاء الجهاز القانونى للفصل العنصرى

انتخابات عام ١٩٩٤

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التفرقة العنصرية :

خير مثال على التفرقة العنصرية في عهد الاستعمار في جنوب أفريقيا عند سيطرة الحزب الوطني في جنوب أفريقيا بين أعوام ١٩٤٨ وحتى أوائل عام ١٩٩٤. وبدأت هذه التفرقة تظهر في البلاد عقب الانتخابات العامة التي جرت عام ١٩٤٨ وفرقت السكان إلى جماعات عرقية (أسود وأبيض وملون وهندي)، وعزلت المناطق السكنية عن طريق عمليات الترحيل القسري. حرم السود من الجنسية منذ عام ١٩٥٨، وأصبحوا ملحقين بموجب القانون إلى واحد من عشرة مناطق قسمت على أساس قبلي لتدار بالحكم الذاتي. سميت هذه المناطق البانتوستانات، وأصبحت أربعة مناطق منها ولايات مستقلة اسمياً. قامت الحكومة بالفصل العنصري في التعليم والرعاية الطبية وغيرها من الخدمات العامة، وقدمت للسود خدمات أقل من تلك التي تقدمها للبيض وكانت نتيجة هذا التمييز مقاومة داخلية كبيرة في جنوب أفريقيا. واستقبلت سلسلة من الاحتجاجات والانتفاضات الشعبية ضد النظام العنصري بحظر للمعارضة وحبس للقيادات المناهضة للفصل العنصري. وبامتداد الاضطرابات وزيادة عنفها، ردت مؤسسات الدولة بزيادة القمع والعنف.

لم تفلح الإصلاحات التي أجريت على النظام العنصري في الثمانينات بتقليل المعارضة المتزايدة، وبدأ الرئيس فريدريك ويليم دي كليرك مفاوضات لوضع حد لنظام الفصل العنصري، مما أدى إلى انتخابات ديمقراطية متعددة الأعراق في عام ١٩٩٤، والتي فاز فيها حزب المؤتمر الوطني الأفريقي بقيادة نيلسون مانديلا. لا تزال بقايا نظام الفصل العنصري تشكل السياسة والمجتمع في جنوب أفريقيا حتى الآن.

بداية التمييز العنصري:

بدأ حكام الاستعمار البريطاني نظام قوانين تنظم اجتياز المارة في مستعمرتي كيب وناتال خلال القرن التاسع عشر. وكان هذا لتنظيم حركة السود من المناطق القبلية إلى المناطق التي يحتلها البيض والملونون والتي كان تحكمها بريطانيا. لم تصدر قوانين لتقييد حركة السود في هذه المناطق وحسب، ولكنها كانت أيضا لحظر حركتهم من منطقة إلى أخرى دون وجود عقد موقع يسمح بالاجتياز، لم يسمح للسود بدخول شوارع المدن في مستعمرة كاب وناتال بعد حلول الظلام، وكان عليهم حمل رخص الاجتياز في كل الأوقات.

كان قانون الانتخاب والاقتراع لعام ١٨٩٢ قد وضع حدودا على الوسائل المالية والتعليمية للناخبين السود، كما حرم مشروع قانون جمعية ناتال الهنود من حق التصويت بينما حرم مشروع قانون "تنظيم الاجتياز العام" السود من حق التصويت كلية وحدهم في مناطق ثابتة لهم وابتدأ نظام الاجتياز الشائن. تبع ذلك قوانين مثل قانون التسجيل الآسيوي (١٩٠٦) والذي تطلب من جميع الهنود التسجيل وحمل بطاقات اجتياز، وقانون جنوب أفريقيا (١٩١٠) والذي أثبت حقوق البيض في التصويت وأعطاهم الملكية السياسية الكاملة على غيرهم من المجموعات العرقية، وقانون الأراضي الأصلية (١٩١٣) والذي حظر على السود خارج منطقة كيب شراء الأراضي خارج "المناطق الاحتياطية"، ومشروع قانون السكان الأصليين في المناطق الحضرية (١٩١٨) والذي صمم لدفع السود إلى "المواقع"، وقانون المناطق الحضرية (١٩٢٣) الذي بدأ الفصل العنصري في السكنى وقدم العمالة الرخيصة لمصانع البيض، وقانون حظر ذوي البشرة الملونة (١٩٢٦) والذي حظر على السود ممارسة المهن المهارية، وقانون الإدارة الوطنية (١٩٢٧) والذي جعل من التاج البريطاني الرئيس الأعلى لجميع الشئون الأفريقية بدلاً من رؤساء القبائل، وقانون أراضي السكان الأصليين والائتمان (١٩٣٦) والذي أيد قانون الأراضي لعام ١٩١٣، وقانون تمثيل الأصليين (١٩٣٦) والذي أخرج السود من قائمة الناخبين في مستعمرة كيب. الجزء الأخير من تشريعات الفصل العنصري التي سنتها بريطاني هو مشروع قانون الحيازة الآسيوية للأراضي (١٩٤٦) والذي حظر أي بيع للأراضي إلى الهنود.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بدأت حكومة الحزب المتحد تحت رئاسة جان سماطس الابتعاد عن التنفيذ الصارم لقوانين التفرقة العنصرية أثناء الحرب العالمية الثانية، وأنشأت السلطة التشريعية "لجنة سوير" للتحقيق في آثار سياسات الحزب المتحد وسط المخاوف أن يؤدي الدمج على الاستيعاب العنصري بين الأعراق المختلفة. وخلصت اللجنة أن التكامل سيؤدي إلى "خسارة الطبائع" التي تملكها جميع المجموعات العرقية.

برنامج الفصل العنصري:

في أعقاب الانتخابات العامة التي جرت عام ١٩٤٨، وضع الحزب الوطني برنامجه للفصل العنصري، وأضفى الطابع الرسمي على سياسات وممارسات التفرقة القائمة آنذاك، ثم وسع نطاقها لتأسيس نظام يقنن مفهوم العنصرية وهيمنة البيض على غيرهم من الأعراق، صنفت تشريعات الفصل العنصري السكان والزوار إلى المجموعات العرقية: أسود وأبيض وآسيوي أو هندي. ومع ذلك فقد قال فيرنر آيزيلين (وهو الرجل الذي قاد تصميم الفصل العنصري) أن الحكومة لا تستطيع الحفاظ على الفصل العنصري أو التفوق الأبيض.

واقترح في عام ١٩٤٨ أن الفصل العنصري هو "تقسيم سياسي" بدلا منه سياسة للتمييز في المرافق العامة فقط. وبالتالي، فإن الفكرة وراء الفصل العنصري هي الفصل السياسي، وهو الذي عرف فيما بعد باسم "الفصل العنصري الكبير"، وليس هو الفصل السكني، الذي عرف فيما بعد باسم "الفصل العنصري التافه أو البسيط". يعتبر هندريك فرينش فيرويرد السياسي الأكثر نفوذا في نمو الفصل العنصري. وقد وصف هندريك عملية الفصل العنصري بأنها "سياسة حسن الجوار". ظلت المرأة مستبعدة من الجزء الأكبر من شروط الاجتياز حتى عام ١٩٥٦، حيث تعرضت محاولات إصدار قوانين الاجتياز للمرأة لمقاومة شرسة.

انتخابات عام ١٩٤٨:

في الاستعداد لانتخابات عام ١٩٤٨، أقام الحزب القومي الأفريكاني Ferenigde Nasionale Party الحزب القومي الأفريكاني مجموع الشمل بزعامة رجل الدين البروتستانتي فرانسوا دانيال مالان حملته الانتخابية استنادا على سياسة الفصل العنصري. هزم الحزب القومي الحزب المتحد بصعوبة، ثم شكل حكومة ائتلافية مع حزب أفريكاني قومي آخر وهو Afrikaner Party. فأصبح مالان أول رئيس للوزراء في مرحلة الفصل العنصري، ودمج الحزبان في وقت لاحق لتشكيل الحزب الوطني NPK، بدأت الحكومة الائتلافية في تنفيذ سياسات الفصل العنصري على الفور، وفي إصدار التشريعات التي تحظر الزواج المختلط وتصنف الأفراد على أساس العرق. وأصبح قانون مناطق المجموعات (١٩٥٠) (الذي صمم ليفصل المجموعات العرقية جغرافيا) قلب نظام الفصل العنصري، صدر قانون المرافق المنفصلة في عام ١٩٥٣، وبدأ تخصيص الأراضي البلدية لأعراق معينة دون غيرها بموجب هذا القانون، فخلق هذا الشواطئ والحافلات والمستشفيات والمدارس والجامعات المنفصلة. وأصبحت لافتات مثل "للبيض فقط" تطبق على الأماكن العامة، بما في ذلك مقاعد الحدائق.

كان التنافس الرياضي المشترك بين الأعراق مصدراً للاستهجان من النظام، ولكن لم تكن هناك قوانين فصل عنصري في مجال الرياضة. لكن الحكومة أبقت الرياضة منفصلة باستخدام تشريعات أخرى، مثل قانون مناطق المجموعات. شددت الحكومة قوانين الاجتياز القائمة لمنع هجرة السود إلى جنوب أفريقيا "البيضاء" مما اضطر السود في جنوب افريقيا على حمل وثائق هوية. وكان يجب أن تكون للشخص الأسود وظيفة حتى يسمح له بالعيش في المدينة، ومع ذلك استبعدت أسر العاملين في المدن، مما أدى إلى فصل الزوجات عن الأزواج والآباء والأمهات عن الأطفال.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حرمان الناخبين ذوي البشرة الملونة من حق التصويت:

في عام ١٩٥٠، أعلن مالان نية الحزب الوطني إنشاء وزارة لشئون الملونين. وقام خليفة مالان لرئاسة الوزراء جاي. جي. ستريخدوم (J. G. Strijdom)، بمنع الملونين والسود من حقوقهم في التصويت في مقاطعة كاب، حيث قدمت الحكومة السابقة أول قانون لتمثيل الناخبين المنفصل في البرلمان في عام ١٩٥١. ولكن قامت مجموعة من أربعة من الناخبين وهم جي هاريس ودبليو دي فرانكلين ودبليو دي كولينز وادغار دين، بالطعن في شرعية هذا القانون في المحكمة، وذلك بدعم من الحزب المتحد. أيدت محكمة كيب العليا هذا القانون، لكن محكمة الاستئناف أيدت الاستئناف لإيجادها القانون باطلا، وذلك لأن أغلبية الثلثين في جلسة مشتركة لمجلسي البرلمان ضرورية لتغيير أي بنود.

فقدمت الحكومة مشروع قانون محكمة البرلمان العليا (١٩٥٢) والذي يسمح للبرلمان بنقض قرارات المحكمة العليا ولكن قامت المحكمة العليا ومحكمة الاستئناف بإعلان عدم صحة هذا القانون أيضاً. فقامت حكومة ستريخدوم بزيادة عدد القضاة في محكمة الاستئناف من خمسة إلى أحد عشر عضوا، وعينت قضاة موالين للحزب الوطني في المقاعد الجديدة ثم عرضت الحكومة قانون البرلمان في العام نفسه (١٩٥٥)، والذي رفع عدد مقاعد مجلس الشيوخ من ٤٩ مقعدا إلى ٨٩. ادخلت التعديلات التي تسمح للحزب الوطني بالسيطرة على ٧٧ من هذه المقاعد. ثم اجتمع البرلمان في جلسة مشتركة ومرر قانون التمثيل المنفصل للناخبين في عام ١٩٥٦، والذي أخرج الناخبين الملونين من قوائم الناخبين العامة، وأنشأ لهم قوائم منفصلة. ثم أعيد المجلس على سابق عدده بعد التصويت على القانون مباشرة تم الاعتراض على قانون البرلمان في المحكمة العليا، ولكن رفضت محكمة الاستئناف المملوؤة بقضاة موالين للحزب الوطني هذا الطلب من المعارضة وأيدت قانون البرلمان وبالتبعية القانون الذي أزال حق الناخبين الملونين في الانتخاب العام. (انظر في ذلك كتاب "منفصلون لكن غير متكافئين - الشعب الملون في جنوب أفريقيا - تاريخ سياسي" لمؤلفه آر. أتش. دوبري، مطابق جوناثان بول، جوهانسبيرغ، ١٩٩٤ ص١٣٤-١٣٩)

صدرت عدة قوانين للفصل العنصري:

صدرت عدة قوانين لفصل الأعراق وقمع المقاومة من الخمسينيات وصاعدا. وأبقت ممارسة الفصل العنصري على العديد من خصائص سياسات التفرقة العنصرية للإدارات السابقة. ومن الأمثلة على ذلك، قانون الأراضي لعام ١٩١٣ والقوانين المتعددة لفصل الملونين في أماكن العمل. جادل قادة الحزب الوطني أن جنوب أفريقيا ليست أمة واحدة، وأن البلد تتألف من أربعة مجموعات عرقية: أبيض وأسود وملون وهندي. وتم تقسيم هذه المجموعات إلى ثلاثة عشر قومية أو فيدرالية عرقية. فشمل العرق الأبيض اللغتين الإنجليزية والافريكانية، وتم تقسيم العرق الأسود إلى عشرة جماعات مماثلة. أدى هذا التشريع على جعل العرق الأبيض العرق المهيمن على بقية الأعراق.

وكانت قوانين "الفصل العنصري" الرئيسية على النحو التالي:

حظر قانون حظر الزيجات المختلطة لعام ١٩٤٩ الزواج بين الأشخاص من أجناس مختلفة، واعتبر قانون الفجور لعام ١٩٥٠ العلاقات الجنسية مع شخص من جنس مختلف جريمة جنائية. وحول قانون تسجيل السكان لعام ١٩٥٠ التصنيف العنصري على أمر رسمي حيث أمر بإصدار بطاقة هوية لجميع الأشخاص فوق سن الثامنة عشرة، مكتوب عليها العرق الأصلي لكل شخص، أيضا في عام ١٩٥٠، قسم قانون مناطق المجموعات البلاد إلى مناطق خاصة للمجموعات العرقية المختلفة. وكان هذا القانون الأساس الذي قام عليه الفصل السياسي والاجتماعي. أنشأ قانون سلطات البانتوستانات لعام ١٩٥١ هياكل حكومية مستقلة للسود

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكان أول تشريع لدعم خطة الحكومة للتطوير المنفصل في البانتوستانات. سمحت تشريعات أخرى في عام ١٩٥١ للحكومة بهدم أحياء السود الفقيرة وأجبرت القوانين أصحاب العمل البيض دفع تكاليف بناء مساكن لهؤلاء العمال السود المسموح لهم بالإقامة في المدن "البيضاء" وحظر قانون المرافق المنفصلة (١٩٥٣) أن يستخدم الناس من أجناس مختلفة نفس المرافق العامة مثل المطاعم وحمامات السباحة العامة والمراحيض. وهدفت المزيد من القوانين إلى قمع المقاومة، وخصوصا المقاومة المسلحة للفصل العنصري. فحظر قانون حظر الشيوعية (١٩٥٠) الحزب الشيوعي في جنوب افريقيا وغيره من الأحزاب السياسية التي اختارت الحكومة أن تصفها بالشيوعية. كما منعت قوانين أخرى التجمعات غير المنظمة، وأغلقت بعض المنظمات التي مثلت تهديدا للحكومة.

وجاء قانون في ١٩٥٦ ليرسم خطوط التمييز العنصري في الوظائف، بينما عزز قانتون الحكم الذاتي للسود (١٩٥٨) سياسة الحزب الوطني الراسخة لإيجاد مناطق قومية مستقلة اسميا للسود. فتم اقتراح إنشاء وحدات البانتو "ذاتية الحكم"، وأن تفوض لها صلاحيات إدارية، مع وعد لاحق بالاستقلال والحكم الذاتي.

في عام ١٩٥٣، أوجد "قانون التعليم في البانتوهات" نظاما مستقلا لتعليم الطلاب الافارقة، وفي عام ١٩٥٩ تم إنشاء جامعات مستقلة لكل من السود والملونين والهنود. لم يسمح للجامعات القائمة بإلحاق طلاب سود جدد. أجازت قوانين في عام ١٩٦٧ للحكومة وقف التنمية الصناعية في المدن البيضاء وتوجيهها للأوطان البديلة للسود. مثل "قانون جنسية الوطن الأسود" لعام ١٩٧٠ بداية مرحلة جديدة في إستراتيجية البانتوستانات، حيث غيرت وضع السود من مواطنين لجنوب أفريقيا على مواطنين لواحدة من عشرة مناطق للحكم الذاتي. وكان الهدف من ذلك ضمان أن يصبح البيض الأغلبية السكانية في جنوب أفريقيا، عن طريق السماح للبانتوستانات العشرة بـ"الاستقلال". وأوجب "مرسوم الوسيط (اللغة) الافريكاني" لعام ١٩٧٤ استخدام الأفريقية والإنجليزية على قدم المساواة في المدارس الثانوية خارج أوطان السود الأصلية. وتوسعت البيروقراطية للإشراف على قوانين الفصل العنصري، وبحلول عام ١٩٧٧، كان هناك أكثر من نصف مليون موظف أبيض في الدولة.

الوحدة بين البيض في جنوب أفريقيا:

قبل أن تصبح جنوب أفريقيا جمهورية، تم قولبة السياسة البيضاء فيها على أساس الانقسام بين الأفريكانيين المؤيدين للجمهورية، والإنجليزيين المعارضين للجمهورية، حيث ظلت تركة حرب بوير عاملا مهما لدى البعض. وعندما تحققت الجمهورية، دعا فيرويرد على مزيد من تحسين العلاقات بين الذين من أصل بريطاني والأفريكانيين. وادعى أن الفرق الوحيد الآن هو بين المعارضين والمؤيدين للفصل العنصري. وأن التقسيم العرقي لن يظل بين المتحدثين بالإنكليزية والمتحدثين بالأفريكانية، وإنما سيكون بين الأبيض والأسود. أيد معظم الأفريكانيون مفهوم الإجماع الأبيض لضمان سلامتهم. كان البيض من أصل بريطاني منقسمون وقد صوت العديد منهم ضد الجمهورية، ولا سيما في ناتال، حيث أدلى أكبر عدد من الأصوات بـ"لا" ولكن البعض منهم اعترف بالحاجة للوحدة البيضاء في وقت لاحق، لاقتناعهم بالاتجاه المتنامي لإنهاء الاستعمار في أماكن أخرى في أفريقيا، مما تركهم في قلق ومخاوف كما ترك تعليق "رياح التغير" الذي نطق به هارولد ماكميلان الفصيل البريطاني بشعور أن بريطانيا قد تخلت عنهم. فعمد متحدثوا الإنجليزية الأكثر تحفظا على دعم فيرويرد، ولكن انزعج آخرون من قطع العلاقات مع بريطانيا وظلوا على ولائهم للتاج البريطاني. وكانوا في استياء شديد لاضطرارهم الاختيار بين الجنسية البريطانية والجنوب أفريقية.

ومع أن فيرويرد حاول الإصلاح بين الآراء المختلفة، أظهر الاستطلاع التالي حجما ضئيلا من التأييد، مظهرا أن أغلبية المتحدثين بالإنجليزية ظلوا لا مبالين وأن فيرويرد فشل في التوحيد بين السكان البيض.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نظام الفصل العنصري:

غالبا ما يقسم نظام الفصل العنصري على "فصل عنصري كبير" و "فصل عنصري بسيط" ويعني الفصل العنصري الكبير تقسيم جنوب أفريقيا على عدة ولايات مستقلة، في حين يهتم الفصل العنصري البسيط بجانب التفرقة في الأماكن العامة والتفرقة السكنية تشبث الحزب الوطني بنظام الفصل العنصري الكبير حتى التسعينات، في حين أنه تخلوا عن النظام البسيط خلال الثمانينات.

نظام الوطن البديل (تجريد السود من الجنسية):

تم تجريد السود في جنوب أفريقيا من الجنسية، وأصبحوا بموجب القانون مواطنين لدى واحد من أحد عشر وطنا قبليا (بانتوستان) تدار كل منها بالحكم الذاتي، وأصبحت أربعة مناطق من هذه العشرة ولايات مستقلة اسميا. احتلت الأوطان البديلة أجزاء صغيرة نسبيا وغير منتجة اقتصاديا من البلاد ولكن العديد من السود في جنوب أفريقيا لم يقيموا في "أوطانهم" المحددة وحرم نظام الوطن البديل السود من حقوق التصويت في جنوب أفريقيا البيضاء، وقيد حقوقهم الانتخابية للأوطان البديلة التي تم تحديدها لهم. فصلت الحكومة التعليم، والرعاية الطبية، وغيرها من الخدمات العامة، وقدمت للسود خدمات أدنى إلى حد كبير من تلك التي كانت تقدمها للبيض، وغلى حد ما أقل من تلك المقدمة إلى الهنود والملونين. كانت نظام التعليم في مدارس السود يهدف إلى إعدادهم لحياة في الطبقة العمالية.

عندما جاء الحزب الوطني إلى السلطة في عام ١٩٤٨ كان سعيه الأول هو الإبقاء على الفصل العنصري. وكانت اللبنات الأساسية لإنفاذ الفصل العنصري:

ترتيب السكان إلى المجموعات العرقية: أفريقيين وملونين وهنود وبيض.

العزل العنصري الصارم في المناطق الحضرية.

تقييد التحضر الأفريقي.

تشديد اللهجة بالنسبة للمفاهيم التقليدية والقبلية في الإدارة الأفريقية مما كان عليه التركيز في الماضي.

التعزيز الكبير للتشريع الأمني والتحكم.

وتم تأسيس نظام "الأوطان" على أساس هذه المبادئ. فلم تكن مؤسسة الانفصال مؤسسة جديدة. فكان هناك على سبيل المثال "الاحتياطيات" التي أنشئت تحت الحكم البريطاني في القرن التاسع عشر. وتحت حكم فيرويرد، اعتبرت هذه الأرض وسيلة للسيطرة على زيادة حركة السود في المدينة، فكان السود يعملون في المدن ولكنهم يعيشون في المناطق الخاصة بهم، حيث يتم إيوائهم وتعليمهم والسماح لهم بانتخاب حكوماتهم الداخلية. كان الهدف النهائي هو إيجاد خطة لعشر ولايات وطنية مستقلة من هذه الأوطان البديلة.

مررت الدولة قانونان مهدا الطريق لتحقيق الفصل العنصري الكبير والذي ركز حول فصل الأجناس على نطاق واسع، من خلال التقسيمات المكانية، أي إجبار الناس على العيش في أماكن منفصلة بحسب العرق. وكان أول قانون للفصل العنصري الكبير قانون تسجيل السكان ٣٠ لعام ١٩٥٠، والذي حتم على جميع المواطنين أن يصنفوا وفقا للعرق ثم يسجل التصنيف في بطائق هوية تسمح بالاجتياز. وشكلت فرق أو مجالس رسمية من أجل التوصل على نتيجة نهائية بشأن الناس الذين ليس لهم عرق واضح. وتسبب هذا في الكثير من الصعوبات خاصة بالنسبة للأشخاص ذوي البشرة الملونة لدى فصل اسرهم عنهم بسبب تسميتهم لأعراق أخرى.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والركيزة الثانية من الفصل العنصري الكبير هو قانون مناطق المجموعات ٢١ لعام ١٩٥٠. حتى ذلك الحين، كانت تحوي معظم المستوطنات أناسا من مختلف الأجناس يعيشون جنبا إلى جنب. وضع هذا القانون الحد للمناطق المختلطة وقرر مكان معيشة الأشخاص بناء على أعراقهم. خصص لكل عرق منطقة خاصة، والذي تم استخدامه في سنوات لاحقة كأساس للترحيل القهري. والمجموعات العرقية أو الوحدات الوطنية التي كان يقصد لها أن تتحول إلى أوطان بديلة هي: شمال سوثو - جنوب سوثو - سوانا - زولو - سوازي زوسا - سونجا - فيندا. قسمت وحدة زوسا في السنوات اللاحقة على الترانسكاي والسيسكاي. وأضيفت وحدة ديبيل لاحقا بعد أن تم "اكتشافها" من قبل نظام الفصل العنصري. وبررت الحكومة خططها على أساس أن جنوب افريقيا تتكون عدة "أمم"، مؤكدين أن "سياسة الحكومة ليست التفرقة بناء على العرق أو اللون، ولكنها سياسة فصل لقوميات مختلفة على أساس الوطنية، مانحين لكل قومية حق تقرير المصير داخل حدود أوطانهم البديلة - ولذا كانت هذه السياسة للفصل".

وبدأت سياسة التنمية المنفصلة بوصول فيرويرد إلى السلطة في عام ١٩٥٨. حيث بدأ في تنفيذ هيكل الأوطان البديلة باعتبارها حجر الزاوية في تطور الانفصال. وجاء فيرويرد ليعتقد منح "الاستقلال" إلى هذه الأوطان. أنشئت صناعات الحدود ومؤسسة بانتو للاستثمار لتعزيز التنمية الاقتصادية وتوفير فرص العمل في الأوطان البديلة (لإبقاء السود بعيدا عن جنوب أفريقيا "البيضاء"). وقررت لجنة تومليسون عام ١٩٥٤ أن الفصل العنصري له ما يبرره، ولكن اللجنة ذكرت وجوب إعطاء المزيد من الأرض على الأوطان البديلة، والتي تساعد على تنمية الصناعات الحدودية وفي عام ١٩٥٨ صدر قانون تعزيز الحكم الذاتي للسود، وبدأ أنصار الفصل العنصري يجادلون أنه بتطبيق الفصل فإن السود لن يكونوا من مواطني جنوب أفريقيا، ولكنهم سيصبحون من مواطني الأوطان البديلة المستقلة. وبناء على هذا النموذج،فإن السود أصبحوا عمال أجانب، يعملون فقط في جنوب أفريقيا ويحملون تصاريح عمل مؤقتة.

وحاولت حكومة جنوب أفريقيا إلى تقسيم البلد إلى عدد من الولايات المستقلة. فخصصت نحو عشرة في المائة من الأراضي للأوطان السوداء البديلة، والتي تمثل خمسين في المائة من الأراضي الصالحة للزراعة في جنوب أفريقيا. وقسمت الثلاثة عشر في المائة إلى عشرة أوطان بديلة للسود بين ثمانية عرقيات ومنحت أربعة من هذه الولايات الاستقلال، على الرغم من عدم اعتراف أي دول أخرى بذلك. كان من المفترض أن يتحول كل وطن إلى دولة مستقلة تسمح للأعراق الثمانية السوداء بالنمو وإيجاد الهوية الوطنية والثقافة واللغة المستقلة، ترانسكاي - زوسا (أعطيت الاستقلال)- سيسكاي - زوسا (أعطيت الاستقلال في عام ١٩٨١)، الفيندا - الفيندا (أعطيت الاستقلال)، كوازولو - زولو، يبيووا - بيدي، كانجوان - سوازي، قواقوا - سوثو، جازانكولو - سونجا وكوانديبيل - ديبيل. وكان لكل وطن السيطرة على نظام التعليم والصحة الخاص به. ولم تختر كل الأوطان الحكم الذاتي والولايات التي اختارت الحكم الذاتي هي ترانسكاي (١٩٧٦)، بوفوثاتسوانا (١٩٧٧)، الفيندا (١٩٧٩)، وسيسكاي ()١٩٨١). ومنح أي ولاية الاستقلال، كانت تلغى الجنسية الجنوب أفريقية لمواطنيها، ويعطون جنسية الوطن البديل. وكان يحصل هؤلاء على جوازات سفر بدلا من بطاقات الاجتياز وألغيت الجنسية لمواطني ولايات "المحكومة ذاتيا" أيضا، والذي كان معناه أنهم لم يعودوا من جنوب أفريقيا قانونا وحاولت حكومة جنوب أفريقيا لإيجاد وعرض الشبه بين رؤيتهم لمواطني الدول السوداء والمشاكل التي تواجهها البلدان الأخرى من خلال دخول المهاجرين غير الشرعيين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ففي حين كانت بلدان أخرى تعمل على تفكيك التشريعات التمييزية لكي تصبح أكثر تحررا في القضايا العرقية، فإن جنوب أفريقيا استمرت في بناء هيكل تشريعات يشجع العنصرية والفصل العرقي. وأيد العديد من البيض في جنوب أفريقيا الفصل العنصري بسبب الديموغرافيا، أي أن الانفصال والتقسيم كان وسيلة لتجنب ديمقراطية صوت -لكل- شخص والديمقراطية في إطار دولة جنوب أفريقيا موحدة، والذي سيجعل البيض أقلية عاجزة سياسيا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن قادة الأوطان السوداء المذكورة أصبحوا مدافعين مهمين عن الفصل العنصري، أمثال قيصر ماتانزيما وبانتو هولوميسا وأوبا كوزو ولوكاس مانجوب ومانجو سوثو بوتوليزي. وركز الفصل العنصري تركيزا شديدا على "تقرير المصير" و"الاستقلال الثقافي" لمختلف المجموعات العرقية. ولهذا السبب فقد تم التشديد بقوة على التعليم بـ"اللغة الأم". وهكذا فبالإضافة على تدفق الموارد لتطوير المواد التعليمية بالأفريقية، فقد تدفقت الموارد وذلك لتطوير الكتب المدرسية في لغات سوداء مثل الزولو والزوساو السوثو والتسوانية والبيدي. وكنتيجة لذلك، كانت واحدة من النتائج المترتبة على الفصل العنصري في جنوب أفريقيا أن يعرف السكان القراءة والكتابة باللغات الأفريقية السوداء (وهو شيء نادر في أفريقيا، حيث عادة ما يكون التعليم باللغات الاستعمارية مثل الإنجليزية والفرنسية).

الإبعاد القهري للسكان:

نفذت الحكومة سياسة "التوطين" خلال الستينات والسبعينات وأوائل الثمانينات، لإجبار الناس على الانتقال إلى مناطقهم العرقية. يرى البعض أن ما يزيد على ثلاثة ملايين ونصف مليون شخص أجبروا على إعادة التوطين خلال هذه الفترة. وشملت هذه الإزالات الناس الذين أعيد توطينهم نتيجة لبرامج تطهير الأحياء الفقيرة، والعمال المستأجرين في المزارع المملوكة للبيض، وسكان ما يسمى بالمناطق السوداء التي تحيط بها مزارع يملكها البيض، وأسر العاملين الذي يعيشون في البلدات القريبة من الأوطان، والناس الفائضين من المناطق الحضرية، بما فيهم الآلاف من الناس من كيب الغربية التي كانت قد أعلنت "منطقة مفضلة للعمالة الملونة" والذين تم نقلهم إلى أوطان ترانسكاي وسيسكاي. وأشهر عمليات الترحيل كان الترحيل القهري في الخمسينات لستين ألف شخص إلى بلدة سويتو الجديدة.

حتى ١٩٥٥ كانت "بلدة صوفيا" Sophiatown واحدة من المناطق الحضرية القليلة التي سمح للسود فيها تملك الأراضي، وكانت تتطور ببطء إلى أحياء فقيرة متعددة الأعراق. ومع نمو الصناعة في جوهانسبرغ، أصبحت "بلدة صوفيا" موطنا للعمالة السوداء شديدة التوسع، لأنها مريحة وقريبة من المدينة. وكان في البلدة المسبح الوحيد للأطفال السود في جوهانسبرغ بوصفها واحدة من أقدم مستوطنات السود في جوهانسبرغ، كان للبلدة أهمية رمزية لـ ٥٠.٠٠٠ من مواطنيها السود، سواء من حيث حيويتها أو ثقافتها الفريدة من نوعها. ولكن على الرغم من احتجاج حزب المؤتمر الوطني الأفريقي بقوة وحملة الدعاية العالمية المناهضة، بدأت إزالة صوفيا تاون يوم ٩ فبراير ١٩٥٥، في إطار خطة إزالة المناطق الغربية. في الساعات الأولى من الصباح ودخلت الشرطة السلاح صوفيا تاون لإجبار السكان على ترك منازلهم وتحميل ممتلكاتهم على الشاحنات الحكومية. تم نقل السكان إلى قطعة أرض كبيرة، على بعد ثلاثة عشر ميلا (١٩ كيلومترا) من وسط المدينة، وهي المنطقة المعروفة بأرض المروج Meadowlands والتي كانت الحكومة قد اشترتها في ١٩٥٣. أصبحت ميدولاندز جزءا من المخطط الجيد لمدينة سوداء جديدة باسم سويتو. دمرت الجرافات أحياء صوفيا تاون الفقيرة، وبنى ضاحية بيضاء سميت Triomf (النصر) مكانها. تكرر هذا النمط من الترحيل القهري والتدمير على مدى السنوات القليلة التالية، ولم تقتصر على السكان المنحدرين من أصل أفريقي فقط.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فقد تمت عمليات ترحيل قهري من مناطق مثل كاتو مانور Mkhumbane في ديربان، والمنطقة السادسة في كيب تاون، حيث اضطر ٥٥٠٠٠ شخص هندي وملون إلى الانتقال إلى بلدات جديدة على مسطحات كيب، ونفذت هذه العمليات بموجب قانون مناطق المجموعات لعام ١٩٥٠. وفي نهاية المطاف، تم نقل ما يقرب من ٦٠٠٠٠٠ شخص ملون وهندي وصيني بموجب هذا القانون. كما اضطر ٤٠٠٠٠ شخص أبيض للتحرك عندما نقلت أراضي من "جنوب أفريقيا البيضاء" إلى الأوطان السوداء.

إصدار عدة تشريعات تزيد من التمييز العنصري:

وافق الحزب الوطني على سلسلة من التشريعات أصبحت تعرف فيما بعد بالفصل العنصري البسيط. أول هذه التشريعات قانون حظر الزواج المختلط ٥٥ لعام ١٩٤٩، والذي حظر الزواج بين البيض وغيرهم من الأعراق. وقانون الآداب المعدل ٢١ لعام ١٩٥٠ (والذي تم تعديله في ١٩٥٧ بالقانون رقم ٢٣) نهى عن الجماع العنصري غير المشروع" و"أي عمل غير أخلاقي أو غير لائق" بين شخص أبيض وأي شخص أفريقي أو هندي أو ملون. ولم يسمح للسود بإدارة الشركات التجارية أو ممارسة المهن في المجالات التي ارتبطت بجنوب أفريقيا البيضاء" من دون تصريح. فكان من المفترض منهم أن ينتقلوا إلى "الأوطان البديلة"، وإقامة المشاريع التجارية والممارسات المهنية هناك وكان هناك تفريق عنصري في وسائل النقل والخدمات المدنية فكانت حافلات السود تتوقف عند محطات للسود وحافلات البيض عند محطات حافلات البيض. كما كان هناك فصل عنصري في القطارات والمستشفيات وسيارات الإسعاف. ونظراً للأعداد الأقل من المرضى البيض ولأن الأطباء البيض كانوا يفضلون العمل مستشفيات البيض، فإن ظروف مستشفيات البيض كانت أفضل بكثير من تلك الموجودة في كثير من الأحيان في مستشفيات السود المكتظة، واستبعد السود من العيش أو العمل في مناطق البيض، إلا إذا كان مع أحدهم بطاقة اجتياز. واستثنى السود الذين يملكون حقوق "المادة ١٠" (وهم الذي هاجروا إلى المدن قبل الحرب العالمية الثانية) من هذا الحكم وكانت رخصة الاجتياز تعطى للأشخاص السود الذين يؤدون عملهم في وظائف معتمدة. وكان لا بد على هؤلاء ترك الأزواج والأبناء في "أوطانهم السوداء" وكانت تصدر الرخصة لمقاطعة واحدة فقط (وعادة ما كانت مدينة واحدة) سامحة لحاملها بالانتقال في هذا المكان فقط. وكان يجد المتواجد بدون رخصة صالحة عرضة للاعتقال والمحاكمة لاعتباره من المهاجرين غير الشرعيين. وكان يعقب ذلك الترحيل إلى الوطن" ومقاضاة صاحب العمل من أجل استخدامه لمهاجرين غير شرعيين. وكانت تقوم عربات الشرطة بدوريات في "المناطق البيضاء" لاعتقال السود "غير القانونيين" الذي لا يحملون رخصا معهم ولم يسمح للسود باستخدام البيض في جنوب أفريقيا البيضاء.

وعلى الرغم من تواجد نقابات عمال للسود و"ذوي العرق الملون" (العرق المختلط) منذ أوائل القرن العشرين، لم تحدث حركة نقابية سوداء كبيرة إلا بعد إصلاحات الثمانينات.

وفي السبعينات فكان ثمن تعليم الطفل الأسود في نظام البانتو التعليمي (نظام التعليم في المدارس السوداء داخل "جنوب أفريقيا البيضاء") عُشر ما يكلفه كل طفل أبيض. وكان التعليم العالي يقدم في جامعات وكليات منفصلة بعد عام ١٩٥٩. ثمانية اسود الجامعات التي أنشئت في الأوطان. فكانت جامعة فورت هير في سيسكاي (الكاب الشرقية الآن) تسجل الطلاب الناطقين بالزوسا فقط. وضع المتحدثون بلغات السوثو والتسوانية والبيدي والفيندا في كلية جامعة الشمال في تورفلوب، بينما أنشئت كلية جامعة زولزلاند لخدمة الباحثين الزولو. وكان لدى الملونين والهنود مؤسسات تخدمهم في الكاب وناتال.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبالإضافة إلى ذلك، فقد سيطر كل "وطن أسود" على إدارات التعليم والصحة والشرطة والنظام الخاصة به. ولم يسمح للسود شراء المشروبات الكحولية الصعبة. إلا أنهم كانوا قادرين على شراء النوعية الرديئة من البيرة التي تنتجها الدولة وكانت الشواطئ العامة معزولة عنصريا. كما كانت حمامات السباحة العامة، وبعض جسور المشاة، وسينما السيارات، والمقابر، والحدائق العامة، والمراحيض العامة.

لم تكن تسمح دور السينما والمسارح في "المناطق البيضاء" دخول السود ولم يكن هناك وجود حقيقي لدور السينما في مناطق السود. كما لم تسمح معظم المطاعم والفنادق في المناطق البيضاء بدخول السود باستثناء الموظفين. ومنع الأفارقة السود من حضور "الكنائس البيضاء" تحت قانون "تعديل قوانين الكنائس الأصلية" لعام ١٩٥٧. ولكن هذا القانون لم ينفذ بشكل صارم، وكانت الكنائس واحدة من الأماكن القليلة التي يمكن امتزاج الأجناس فيها دون تدخل القانون وكان السود الذين يحققون دخلا يزيد على ٣٦٠ راند سنويا أو ٣٠ راند شهريا يدفعون الضرائب، فيما كان الحد الأدنى لدفع الضرائب عند البيض ضعف هذا الرقم (٧٥٠ راند سنويا، ٦٢.٥ راند شهريا). ولكن في المقابل، فقد كانت نسبة الضرائب للبيض أعلى بكثير منها بالنسبة للسود.

ولم يمتلك السود الأراضي في المناطق البيضاء. وفي الأوطان البديلة فتملك "القبيلة" الجزء الأكبر من الأراضي، ويقرر الزعيم المحلي كيفية الاستفادة من الأرض. وأدى ذلك إلى امتلاك البيض جميع الأراضي الصناعية والزراعية تقريباً، وامتلاك جزء كبير من الأراضي السكنية القيمة. وجرد معظم السود من الجنسية في جنوب أفريقيا عندما أصبحت "أوطانهم" "مستقلة". وبالتالي، فلم يعودوا قادرين على طلب الحصول على جوازات سفر من دولة جنوب أفريقيا. فقد كان من الصعب للسود تلبية شروط الأهلية للحصول على جواز سفر، حيث اعتبرت الحكومة جواز السفر امتيازا لاحقا. وعلى هذا الأساس، فإن الحكومة لم تمنح جوازات سفر كثيرة للسود. وسادت ثقافة الفصل العنصري على الثقافة فضلا عن القانون في جنوب أفريقيا. وعززت وسائل الإعلام هذا الأمر، مع عدم وجود فرص اختلاط الأعراق المختلفة في لقاء اجتماعي، مما أدى إلى التباعد بين الناس وانتشار الجرائم.

تصنيف السكان إلى أربعة مجموعات:

صنف السكان إلى أربعة مجموعات: أسود - أبيض - هندي - ملون. شملت مجموعة الملونين الشعب المختلط من أصول بانتونية وخوازية وأوروبية واختيرت بيروقراطية الفصل العنصري معايير معقدة (وكثيرا ما كانت تعسفية) في وقت تنفيذ قانون تسجيل السكان، بالنسبة لتحديد الأشخاص من عرق ملون. فقد كان المسئولون الثانيوين يعقدون اختبارات لتحديد ما إذا كان شخص ما أسودا أم ملونا، أو تحديد عرق شخص آخر بين الأبيض والملون. فوجد أفراد الأسرة الواحدة أنفسهم في مجموعات مختلفة عرقيا. واستخدمت تجارب أخرى لتحديد نسبة شخص إلى فرع من فروع العرق الملون. اعترض الكثير من الذين كانوا ينتمون إلى هذا التصنيف على استخدام لفظة "ملون" في حقبة ما بعد الفصل العنصري، وإن لم يعد للمصطلح ما يدل على أي معنى قانوني. وكانت عبارات مثل: "المدعون ملونين" و"الشعب البني" سائدة في الثمانينات.

كان التمييز من قبل الفصل العنصري يجبر الملونين على العيش في بلديات منفصلة - مما اضطر بعضهم إلى ترك منازل عائلاتهم التي عاشوا فيها لأجيال. تلقى الملونون تعليما ذا مستوى أدنى من البيض، بالرغم من تقدمه على التعليم الذي وفره النظام للسود. لعب الملونون دورا هاما في الكفاح ضد الفصل العنصري. فعلى سبيل المثال كان للمنظمة السياسية الأفريقية التي أنشئت في عام ١٩٠٢ عضوية حصرية ملونة. وقد حرم الملونون من حقوق التصويت بنفس الطريقة التي حرم بها السود من عام ١٩٥٠ حتى عام ١٩٨٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولكن مع ذلك، وافقت لجنة الحزب الوطني الانتخابية في عام ١٩٧٧ على المقترحات بسماح دخول الملونين والهنود على الحكومية المركزية. وفي عام ١٩٨٢، أنتجت المقترحات النهائية الدستورية استفتاء بين الناخبين البيض، وكانت موافقة على البرلمان الثلاثي التمثيل (أي برلمان منقسم إلى ثلاثة مجالس عرقية) وتم تعديل الدستور في العام التالي لتمكين الملونين الأقلية الآسيوية من المشاركة في مجالس منفصلة في برلمان ثلاثي المجالس Tricameral Parliament. وأصبح بوثا أول رئيس تنفيذي للدولة وكانت النظرية لدى النظام أن تُعطى الأقلية الملونة حقوق التصويت، وأن تصبح الأغلبية السوداء مستقلة في "أوطان بديلة". وظلت هذه الترتيبات المنفصلة حتى تم القضاء على الفصل العنصري. وأدت إصلاحات المجلس الثلاثي إلى إنشاء الجبهة الديمقراطية المتحدة UDF كوسيلة لمحاولة منع دخول الملونين والآسيويين مع البيض في جنوب أفريقيا. وكانت المعارك بين الجبهة وحكومة الحزب الوطني من عام ١٩٨٣ حتى عام ١٩٨٩ أشد فترات الصراع بين اليساريين واليمينيين من جنوب أفريقية.

المرأة في ظل نظام الفصل العنصري:

كان للاستعمار والفصل العنصري أثرا كبيرا على المرأة لمعاناتها من العنصرية إضافة إلى التمييز بين الجنسين. فقد اختلف القمع ضد المرأة الأفريقية عن التمييز ضد الرجل. لم تكن للمرأة غلا القليل من الحقوق القانونية، ولم يكن لها مصدر للتعلم ولا حق للتملك. وكان من الصعب على النساء إيجاد الوظائف المناسبة. لكن الكثير من النساء الأفريقيات كن عاملات زراعيات أو في المنازل بأجور زهيدة جدا، وعانى الأطفال من الأمراض الناجمة عن سوء التغذية ومشاكل الصرف الصحي، وبالتالي كانت معدلات الوفيات مرتفعة. كما أن الحركة المقيدة للعمال الأفارقة في البلاد (تحت طائلة قانون مناطق الأصليين الحضرية لعام ١٩٢٣ وقوانين الاجتياز) وفرقت أفراد الأسر، لأن الرجال عادة ما كانوا يعملون في المراكز الحضرية في حين أجبرت النساء على البقاء في المناطق الريفية. كما سيطرت الحكومة والكنيسة الإصلاحية الهولندية المؤيدة للفصل العنصري على قوانين الزواج ومعدلات الولادة وبذلك كانت المحاولات للحد من معدلات المواليد الأفريقية.

الأقليات الأخرى:

تحديد عرقية السكان الشرق آسيويين مشكلة للحكومة العنصرية، لانهم شكلوا أقلية في جنوب أفريقيا لا تنتمي جسديا إلى أي من المجموعات الأربعة. هناك صينيون منحدرون من العمال الذي هاجروا للعمل في مناجم الذهب في جوهانسبرغ في أواخر القرن التاسع عشر، وهؤلاء اعتبرهم النظام من فئة "الآسيويون الآخرون" وبالتالي فهم من "غير البيض" بينما اعتبر المهاجرون من جمهورية الصين (تايوان) أو كوريا الجنوبية أو اليابان، والذين حافظ جنوب أفريقيا على علاقات دبلوماسية واقتصادية معهم "بيض فخريون" وبالتالي تم منحهم نفس الامتيازات المعتادة للبيض.

تطبيق برنامج المحافظة بجانب الفصل العنصري:

طبق الحزب الوطني برنامجا محافظا اجتماعيا، بجانب برنامج الفصل العنصري. فقد حظرت الإباحية والمقامرة وغير ذلك من الرذائل. ومنع عمل دور السينما ومحلات بيع المشروبات الكحولية وغيرها من أنشطة الأعمال يوم الأحد. كما تم تقييد عمليات الإجهاض والتثقيف الجنسي، لم يكن الإجهاض قانونيا غلا في حالات الاغتصاب أو إذا كانت حياة الأم معرضة للخطر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لم يدخل التلفزيون إلا في عام ١٩٧٥، لأن الحكومة اعتبرته خطرا. وكان البث التلفزيوني يعمل على خطوط للفصل العنصري أيضا فتبث قناة TV1 باللغة الأفريقية والإنجليزية (وهي موجهة لجمهور أبيض)، بينما تبث قناة TV2 بلغة الزولو والزوسا وقناة TV3 باللغات السوثو والتسوانية والبيدي (موجهة لجمهور أسود)، بينما بثت قناة TV4 أغلب برامجها للجمهور الأسود في الحضر.

المقاومة الداخلية:

أثار نظام الفصل العنصري مقاومة داخلية كبيرة وردت الحكومة على سلسلة من الانتفاضات الشعبية والاحتجاجات بوحشية الشرطة، والذي أدى بدوره على زيادة الدعم المحلي للكفاح المسلح. جاءت المقاومة الداخلية لنظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا من عدة قطاعات من المجتمع، وأسفرت عن تأسيس منظمات مختلفة مخصصة للاحتجاجات السلمية والمقاومة السلبية والعصيان المسلح. ففي عام ١٩٤٩، سيطر جناح الشباب في المؤتمر الوطني الأفريقي (حزب المؤتمر الوطني الأفريقي) على المنظمة، وبدأت الدعوة السوداء القومية الراديكالية. اقترحت القيادات الشاقة الجديدة أن السلطة البيضاء لا يمكن إسقاطها إلا من خلال شن حملات واسعة النطاق. في عام ١٩٥٠، شهدت تلك الفلسفة انطلاق برنامج العمل، وسلسلة من الإضرابات والعصيان المدني والمقاطعات التي أدت أحيانا إلى مواجهات عنيفة مع السلطات.

في عام ١٩٥٩ شكل مجموعة من أعضاء حزب المؤتمر الوطني الأفريقي حزب مؤتمر عموم أفريقيا PAC، والذي نظم تظاهرة احتجاج على بطاقات الاجتياز في ٢١ مارس ١٩٦٠ عقدت واحدة من تلك الاحتجاجات في مدينة شاربفيل، ولقى ٦٩ شخصا مصرعهم فيها على يد الشرطة في مذبحة شاربفيل. وفي أعقاب حادثة شاربفيل، أعلنت الحكومة حالة الطوارئ واعتقل أكثر من ١٨٠٠٠ شخص، بما فيهم قادة المؤتمر الوطني الأفريقي ومؤتمر الوحدويين الأفريقيين، وكانت كل من المنظمتين محظورا. فتحولت المقاومة إلى العمل في الخفاء، مع وجود بعض قادتها في المنفى في الخارج، بينما عمل آخرون في الحملات المحلية والتخريب والإرهاب. وفي مايو ١٩٦١، وقبل إعلان قيام جمهورية جنوب أفريقيا، دعت جماعة تمثل حزب المؤتمر الوطني الأفريقي المحظور لمفاوضات بين الأفراد من الجماعات العرقية المختلفة، وهددوا بالقيام بتظاهرات وإضرابات خلال افتتاح الجمهورية إذا تم تجاهل دعوتهم. وعندما تغافلت الحكومة عنهم، قام المضربون بتنفيذ التهديدات (وكان من بين المنظمين الرئيسيين آنذاك نيلسون مانديلا الذي كان يبلغ من العمر ٤٢ عاما، وكان من أصل ثيمبوي). فردت الحكومة على وجه السرعة عن طريق إعطاء الشرطة سلطة القبض على الأشخاص لمدة وصلت إلى أثنى عشر يوما، واعتقال العديد من قادة الإضراب وسط العديد من حالات وحشية الشرطة. أدت هزيمة المتظاهرين إلى إلغائهم الإضراب. ثم اختار المؤتمر الوطني الأفريقي أن يطلق الكفاح المسلح من خلال جناح عسكري شكله حديثاً، والمسمى أومخونتو سيزوي MK، والذي قام لاحقا بأعمال تخريب على هياكل الدولة التكتيكية وقام الجناح بتنفيذ أول مخطط تخريب في ١٦ ديسمبر ١٩٦١، في الذكرى السنوية لمعركة نهر الدم.

تم إنشاء حركة وعي السود من قبل طلبة في التعليم العالي تأثروا بحركة القوة السوداء الأمريكية. احتفت الحركة بفخر السود وبالعادات الأفريقية، وفعلت الكثير لتغيير مشاعر النقص التي غرسها النظام العنصري بين السود. تم اعتقال قائد الحركة ستيف بيكو في ١٨ أغسطس ١٩٧٧، وقتل في السجن. قام طلاب المدارس الثانوية في عام ١٩٧٦ في سويتو إلى الشوارع في انتفاضة سويتو للاحتجاج على التدريس القهري بالافريكانية. وفي يوم ١٦ يونيو، فتحت الشرطة النار على الطلاب في ما كان من المفترض أن يكون احتجاجا سلميا. ووفقا لتقارير رسمية، فقد لقى ٢٣ شخصا مصرعهم، ولكن وكالات الأنباء تناقلت أن العدد وصل على مقتل ٦٠٠ وإصابة ٤٠٠٠. وفي السنوات التالية، نشأت العديد من المنظمات الطلابية للاحتجاج ضد الفصل العنصري

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكانت هذه المنظمات مركزية في مقاطعات المدارس في المناطق الحضرية في عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٣ وكذلك في المناطق الريفية في عامي ١٩٨٥ و١٩٨٦. وبالتوازي مع الاحتجاجات الطلابية، قامت النقابات العمالية بالاحتجاج في عامي ١٩٧٣ و١٩٧٤. وبعد عام ١٩٧٦ اعتبر أن النقابات والعمال لعبا دورا هاما في الكفاح ضد الفصل العنصري، وملء الفراغ الذي أحدثه حظر الأحزاب السياسية. وفي عام ١٩٧٩، اكتسبت النقابات العمالية الصفة القانونية، وأمكن أن تشترك في التفاوض الجماعي، لكن ظلت الإضرابات غير قانونية. في نفس الوقت تقريبا، ظهرت الكنائس والجماعات الكنسية كنقاط محورية للمقاومة. ولم يكن زعماء الكنيسة في مأمن من الملاحقة، وحظرت بعض المنظمات العقائدية، ولكن رجال الدين عموما ملكوا حرية أكبر لانتقاد الحكومة من الجماعات المسلحة.

وعلى الرغم من تأييد أغلبية البيض للفصل العنصري، فقد عارضه ٢٠ في المائة منهم. وحرك برلمانيون أمثال هيلين سوزمان وكولين ايجلين وهاري شوارتز المعارضة البرلمانية. وكانت المقاومة خارج البرلمان متركزة إلى حد كبير في الحزب الشيوعي في جنوب أفريقيا ومنظمة نسائية تسمى "الوشاح الأسود". كما أن المرأة شاركت بشكل ملحوظ في المنظمات النقابية والأحزاب السياسية المحظورة. وفي تلك المرحلة انتشرت جرائم تهريب السلاح وجرائم القتل وهتك العرض والاغتصاب وأصبحت البلاد في حالة فوضى.

العلاقات الدولية:

دول الكومنولث:

خضعت سياسات جنوب أفريقيا للرقابة الدولة في عام ١٩٦٠، عندما انتقدهم رئيس الوزراء البريطاني هارولد ماكميلان في كلمته "رياح التغيير" خلال زيارته لكيب تاون. وبعد أسابيع، وصل التوتر إلى ذروته في مذبحة شاربفيل، مما أدى على مزيد من الإدانة الدولية. بعد ذلك بوقت قصير، أعلن فيرويرد استفتاء حول ما إذا كانت البلاد ينبغي أن تخرج من حالتها (الملكية الدستورية) في عالم الكومنولث، أم أن تصبح جمهورية بدلا من ذلك. خفض فيرويرد سن الاقتراع إلى ثمانية عشرة عاما للبيض وأدخل البيض في جنوب غرب أفريقيا على قائمة الناخبين. سأل الاستفتاء الذي أجري في ٥ أكتوبر من ذلك العام: "هل تؤيد الجمهورية للاتحاد؟"، وأجاب ٥٢ في المائة ممن سوتوا بـ"نعم". ونتيجة لهذا التغيير في الوضع، كانت جنوب أفريقيا بحاجة على إعادة التقدم بطلب لعضوية دول الكومنولث، والتي كانت تقيم معها علاقات تجارية مميزة. ورغم أن الهند أصبحت جمهورية في إطار الكومنولث في عام ١٩٤٧، أصبح من الواضح أن الدول الأفريقية والآسيوية ستعارض انضمام جنوب أفريقيا بسبب انتهاجها سياسات التفرقة العنصرية. ونتيجة لذلك، انسحبت جنوب أفريقيا من الكومنولث في ٣١ مايو ١٩٦١، وهو اليوم الذي دخلت فيه الجمهورية حيز الوجود.

الأمم المتحدة :

في أول اجتماع للأمم المتحدة في عام ١٩٤٦، وضعت جنوب أفريقيا على جدول الأعمال. وكان الموضوع الرئيسي في مسألة جنوب أفريقيا هو التعامل مع الهنود، والذي كان سببا لاختلاف كبير بين جنوب أفريقيا والهند وفي عام ١٩٥٢، نوقش الفصل العنصري من جديد في أعقاب حملة التحدي، وشكلت الأمم المتحدة فريق عمل لمراقبة التقدم الذي يتم إحرازه بشأن الفصل العنصري والوضع العنصري في جنوب أفريقيا. ورغم أن سياسات جنوب أفريقيا العنصرية كانت سببا للقلق، اتفقت معظم البلدان في الأمم المتحدة على أن هذا هو شأن داخلي، وأنه يقع خارج نطاق اختصاص الأمم المتحدة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولكن في أبريل ١٩٦٠، تغير موقف الأمم المتحدة المحافظ فيما يتعلق بنظام الفصل العنصري وذلك بعد مذبحة شاربفيل، ووافق مجلس الأمن لأول مرة على اتخاذ إجراءات متضافرة ضد نظام الفصل العنصري، وطالب بوضع حد للفصل العنصري والتمييز. بدأ المؤتمر الوطني الأفريقي حملة الكفاح المسلح عام ١٩٦٠، والتي أدينت في وقت لاحق بالقيام بـ ١٩٣ عمل إرهابي بين عامي ١٩٦١ و ١٩٦٣، والتي تتلخص أساس في التفجيرات وعمليات قتل للمدنيين. وشنت حكومة جنوب أفريقيا المزيد من القمع، وحظرت حزب المؤتمر الوطني الأفريقي ومؤتمر الوحدويين الأفريقيين. وفي عام ١٩٦١ توقف الأمين العام للأمم المتحدة داغ همرشولد في جنوب أفريقيا، وقال فيما بعد أنه لم يتمكن من التوصل على اتفاق مع رئيس الوزراء فيرويرد.

ويوم ٦ نوفمبر ١٩٦٢، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم ١٧٦١، والذي أدان سياسات الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، وفي عام ١٩٦٦ عقدت الأمم المتحدة أول العديد من الندوات عن الفصل العنصري. وأعلنت الجمعية العامة في ٢١ مارس اليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري، في ذكرى مذبحة شاربفيل. وفي عام ١٩٧١ استنكرت الجمعية العامة مؤسسة الأوطان البديلة، وصدر اقتراح في عام ١٩٧٤ لطرد جنوب أفريقيا من الأمم المتحدة، ولكن قوبل هذا بالفيتو من قبل فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة، وجميع شركاء التجارة الرئيسيين لجنوب أفريقيا.

في يوم ٧ أغسطس ١٩٦٣، أصدر مجلس الأمن القرار رقم ١٨١ الذي دعا إلى حظر الأسلحة لجنوب أفريقيا، وفي العام نفسه، تم تشكيل لجنة خاصة لمناهضة الفصل العنصري للتشجيع والإشراف على خطط العمل ضد النظام العنصري. من عام ١٩٦٤ أوقفت الولايات المتحدة وبريطانيا تجارة السلاح مع جنوب أفريقيا. وفي عام ١٩٧٧ أصبح قرار الأمم المتحدة الاختيار بحظر الأسلحة لجنوب أفريقيا قرارا إلزاميا مع إصدار الأمم المتحدة قرار من مجلس الأمن تحت رقم ٤١٨. وكثيراً ما نوقش جدوى العقوبات الاقتصادية المفروضة على جنوب إفريقيا، فيما إذا كانت وسيلة فعالة للضغط على حكومة الفصل العنصري. وطلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٦٢ أن يقطع أعضاءها العلاقات السياسية والمالية وخطوط النقل مع جنوب أفريقيا وفي عام ١٩٦٨ اقترح وضع حد لجميع العلاقات الثقافية والتعليمية والرياضية أيضاً. ولكن العقوبات الاقتصادية لم تكن إلزامية بسبب معارضة شركاء جنوب أفريقيا التجاريين الرئيسيين.

وفي عامي ١٩٧٨ و١٩٨٣ أدانت للأمم المتحدة جنوب أفريقيا في المؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية، وبدأت حركة مهمة للضغط على المستثمرين لسحب استثماراتهم من شركات جنوب أفريقيا أو الشركات التي تتعامل مع جنوب أفريقيا. وبحلول أواخر الثمانينات سنت الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة و ٢٣ دولة أخرى قوانين لوضع مختلف العقوبات التجارية على جنوب أفريقيا. وكانت هناك حركة تصفية استثمارات في العديد من البلدان على نطاق واسع، بوجود مدن ومحافظات في جميع أنحاء العالم تسن مختلف القوانين واللوائح المحلية التي تحظر تسجيل الشركات الخاضعة لولايتها من التعامل التجاري مع جنوب أفريقيا أو شركاتها ومصانعها أو بنوكها.

منظمة الوحدة الأفريقية:

أنشئت منظمة الوحدة الأفريقية في عام ١٩٦٣، وكانت أهدافها الرئيسية القضاء على الاستعمار، وتحسين الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في جنوب أفريقيا. انتقدت المنظمة الفصل العنصري، وطالبت بفرض جزاءات على جنوب أفريقيا. وقد وافقت الدول الأفريقية على مساعدة حركات التحرير في كفاحها ضد الفصل العنصري. واجتمعت أربعة عشر دولة من وسط وشرق أفريقيا في مدينة لوساكا في زامبيا ووضعوا بيان لوساكا، الذي تم التوقيع عليه في ١٣ أبريل من قبل جميع البلدان الحاضرة باستثناء ملاوي. اتخذت منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة البيان تقريراً للتعامل مع جنوب أفريقيا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لخص بيان لوساكا الأوضاع السياسية في البلدان الأفريقية المستقلة، وأدان العنصرية وعدم المساواة، ودعا إلى حكم الأغلبية السوداء في كل الدول الأفريقية ولم يدن البيان جنوب أفريقيا تماما ولكنه اتخذ موقفا هادئا مع حكومة الفصل العنصري، بل واعترف باستقلالها. فعلى الرغم من تأييد قادة الدول الأفريقية لتحرير الجنوب أفريقيين السود، فقد رغبوا تحقيق ذلك من خلال الوسائل السلمية، فلم يؤيد الموقعون على البيان المعارضة العنيفة لنظام الفصل العنصري، لأنه لن يتحملوا تكاليفها، وأسفر رد جنوب افريقيا السلبي على اتفاق لوساكا ورفضها تغيير السياسات العنصرية عن إعلان آخر لمنظمة الوحدة الأفريقية في عام ١٩٧١. وأعلن "إعلان مقديشو" أن رفض جنوب أفريقيا للمفاوضات يعني أنه لن يتم تحرير السود إلا بالوسائل العسكرية، وأنه لا ينبغي لأي من الدول الأفريقية أن تجري محادثات مع حكومة الفصل العنصري. وأن جنوب أفريقيا هي المسئولة عن إقامة الاتصال مع الدول الأفريقية الأخرى من الآن فصاعدا.

سياسة الانفتاح على الخارج:

في عام ١٩٦٦ كان بي جاي فورستر رئيس وزراء جنوب أفريقيا. لم يكن فورستر مستعدا لتفكيك نظام الفصل العنصري، ولكنه حاول تغيير عزلة جنوب أفريقيا وانعاش سمعة البلد العالمية، حتى مع البلاد التي يحكمها السود في أفريقيا. وأسمى فورستر هذا المفهوم "سياسة الانفتاح على الخارج"، وكانت التعبيرات الطنانة لإستراتيجيته "الحوار" و"الانفراج"، مما دل على انخفاض حدة التوتر. كان استعداد فورستر لإجراء محادثات مع القادة الأفارقة على النقيض من رفض فيرويرد التعامل مع قادة مثل أبوبكر تافاوا باليوا من نيجيريا في عام ١٩٦٢ وكينيث كوندا من زامبيا في ١٩٦٤. فاجتمع فورستر مع قادة البلاد المجاورة (ليسوتو وسوازيلاند وبتسوانا) في عام ١٩٦٦. في عام ١٩٦٧، أعلن فورستر عن استعداده لتقديم المساعدات المالية والتكنولوجية إلى أي دولة أفريقية مستعدة لاستقباله، مؤكدا أن هذه المساعدات ليست مرفقة بشروط سياسية، كان فورستر مدركا أن الكثير من الدول الأفريقية في حاجة لمساعدات مالية على الرغم من معارضتهم للعنصرية في بلاده. كانت العديد من الدول الأفريقية مربوطة بجنوب أفريقيا اقتصاديا بسبب العمالة الأفريقية المهاجرة للعمل في مناجمها. ظلت بتسوانا وليسوتو وسوازيلاند على انتقادها المعلن للفصل العنصري، ولكن هذه الدول كانت معتمدة على مساعدات جنوب افريقيا الاقتصادية.

كانت مالاوي أول بلد ليس على حدود جنوب أفريقيا قبل بمساعداتها قام البلدان بتثبيت العلاقة السياسية والاقتصادية بينهما في عام ١٩٦٧، وكانت مالاوي أو بلد في منظمة الوحدة الأفريقية التي لم توقع على بيان لوساكا الذي انتقد سياسة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا وفي عام ١٩٧٠ قام الرئيس المالاوي هاستيجنسج باندا بأول وأنجح توقف رسمي في جنوب أفريقيا. واتبعت العلاقات مع موزامبيق نفس النهج، وتمت المحافظة على هذه العلاقات عندما حصلت موزامبيق على استقلالها في ١٩٧٥ وحصلت أنجولا على قروض من جنوب أفريقيا أيضا. وشاركت دول أخرى في علاقات مع جنوب أفريقيا مثل ليبيريا وساحل العاج ومدغشقر وموريشيوس والغابون وزائير (الآن: جمهورية الكونغو الديموقراطية) وغانا وجمهورية أفريقيا الوسطى. فعلى الرغم من انتقاد هذه الدول للفصل العنصري (وزادت الانتقادات بعد رفض جنوب أفريقيا لبيان لوساكا)، ظل تقدم جنوب أفريقيا الاقتصادي والعسكري ليؤكد اعتماد هذه الدول على جنوب أفريقيا بنسب متفاوتة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العزلة الثقافية والرياضية:

بدأت عزلة جنوب أفريقيا في مجال الرياضة في منتصف الخمسينيات وزاد خلال الستينيات فقد حظر الفصل العنصري الرياضة متعددة الأعراق، الأمر الذي يعني أن الفرق الرياضية الخارجية التي لها أعضاء من أعراق مختلفة لا يمكنها اللعب في جنوب أفريقيا. في عام ١٩٥٦ قطع الاتحاد الدولي لتنس الطاولة جميع العلاقات مع اتحاد تنس الطاولة لجنوب أفريقيا للبيض فقط، وفضل مجلس جنوب أفريقيا لتنس الطاولة غير العنصري. وردت الدولة بإلغاء جوازات سفر اللاعبين الأعضاء في المجلس لتمنعهم من المشاركة في المباريات الدولية. في عام ١٩٥٩ تم تشكيل رابطة جنوب أفريقيا للرياضة (ساسا) وهي مؤسسة غير عنصرية تم تشكيلها لضمان حقوق جميع اللاعبين على الصعيد العالمي. بعد فشل مساعيها للحصول على القبول عن طريق التعاون مع المؤسسات البيضاء، تقدمت ساس إلى اللجنة الأولمبية الدولية في عام ١٩٦٢ طالبة طرد جنوب أفريقيا من دورة الألعاب الأولمبية. فأرسلت اللجنة الأولمبية الدولية تحذيرا إلى جنوب أفريقيا مفاده أنه إذا لم تحدث هناك أي تغييرات في سياستها العنصرية رياضيا، فإنها ممنوعة من دورة الألعاب الأولمبية لعام ١٩٦٤. وفي يناير ١٩٦٣ أنشئت لجنة جنوب أفريقيا الأولمبية غير العنصرية "سانروك" "SANROC". استمرت الحركة المناقضة للفصل العنصري في حملتها لاستبعاد جنوب أفريقيا، ووافقت اللجنة الأولمبية الدولية فمنعت جنوب أفريقيا من ألعاب ١٩٦٤ في طوكيو. اختارت جنوب أفريقيا فريقا متعدد الأعراق لدورة الألعاب التالية، واختارت اللجنة الأولمبية الدولية إدراجها في دورة ألعاب ١٩٦٨ في المكسيك. ولكن تراجعت اللجنة الدولية عن الدعوة بسبب احتجاجات من الدول الأفريقية.

وأدت الشكاوى الأجنبية عن التعصب الرياضي في جنوب أفريقيا إلى عزلة أكبر. قامت فرق اختير عرقها بجولات في جنوب أفريقيا حتى سمحت جولة فريق نيوزيلندا الأسود للرجبي في عام ١٩٧٠ أن يدخل ماوري تحت مسمى "البيض الفخريين". وقعت احتجاجات ضخمة وواسعة في نيوزيلندا في عام ١٩٨١ ضد جزلة سبرينجبوك، وأنفقت الحكومة ثمانية ملايين دولار لحماية الألعاب من خلال قوة الجيش والشرطة. وكانت هناك نية لإقامة جولة أخرى للفريق على جنوب أفريقيا، ولكنها حركت المتظاهرين من نيوزيلندا وتم إلغاؤها. فأقيمت "جولة ثائرة" بلا رعاية من الحكومة في عام ١٩٨٦، ولكن قطعت العلاقات الرياضية بعد ذلك، واتخذت نيوزيلندا قرارا بعدم ابتعاث أي فريق جربي مصرح إلى جنوب أفريقيا إلى أن تنهي الفصل العنصري.

أصبح بي جاي فورستر رئيس الوزراء بدلا من فيرويرد في عام ١٩٦٦، وأعلن أن جنوب أفريقيا لن تملي على الدول الأخرى اللون المطلوب لفرقها. على الرغم أن هذا أعاد فتح بوابة اللقاءات الرياضية، فهو لم يشر إلى نهاية السياسات الرياضية العنصرية في جنوب أفريقيا. في ١٩٦٨ ذهب فورستر إلى قرار مخالف لسياسته عندما رفض السماح للاعب باسيل دوليفيرا (وهو لاعب كريكيت ملون من جنوب أفريقيا) بمشاركة فريق الكريكيت الإنلجيزي في جولة في جنوب أفريقيا. قال فورستر أن اختيار هذا الجانب كان لإثبات قضية وليس على أساس الجدارة. ولكن "دوللي" اشترك في نهاية المطاف بعد الاحتجاجات. كما أدت الاحتجاجات ضد جولات معينة إلى إلغاء بعد الزيارات الأخرى، كزيارة لفريق الرجبي الإنجليزي في عام ١٩٦٩ / ١٩٧٠. وقام فروستر بتغيير سياسته على مدى أبعد في عام ١٩٧١ عندما قرر التفريق بين الرياضة متعددة الأعراق والرياضة متعددة الجنسيات. فظلت الرياضة متعددة الأعراق محظورة (بين اللاعبين من أعراق مختلفة)، ولكن الرياضة متعددة الجنسيات كانت مقبولة أي أن الجهات الدولية لن تكون موضوعة تحت طائلة شروط جنوب أفريقيا العنصرية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قاطعت نيجيريا دورة ألعاب الكومنولث عام ١٩٧٨ لأنه لم تعتبر اللقاءات بين نيوزيلندا وجنوب أفريقيا موافقة لاتفاق جلينيجلز (١٩٧٧). كما قادت نيجيريا مقاطعة من ٣٢ دولة لدورة ألعاب الكومنولث لعام ١٩٨٦، بسبب مواقف رئيسة وزراء بريطانيا مارغريت تاتشر المتناقضة تجاه الروابط الرياضية مع جنوب أفريقيا. وأثرت هذه المقاطعة على نوعية وربحية الألعاب مما دفع الحديث عن نظام الفصل العنصري إلى الأضواء العالمية. ورفعت المقاطعات الرياضية في عام ١٩٩٣ أثناء العمل قطع العمل على جنوب أفريقيا الديمقراطية شوطا بعيدا لمناهضة الفصل العنصري، فضلا عن قادة ومسئولين من حزب المؤتمر الوطني الأفريقي وحركة مناهضة الفصل العنصري مثل أوليفر تامبو، أعلن بالمه: "لا يمكن إصلاح الفصل العنصري، بل لا بد من القضاء عليها".

وقفت دول غربية أخرى مواقف أكثر تساهلا ففي الثمانينات اتبعت إدارات الرئيس الأمريكي ريجان ورئيسه الوزراء البريطانية تاتشر سياسة مشاركة بناءة مع حكومة الفصل العنصري، وعارضت الإدارتان إيقاع عقوبات اقتصادية على جنوب أفريقيا وبرروا ذلك بحرية التجارة ورؤية جنوب أفريقيا حصنا ضد الماركسية في جنوب أفريقيا. وأعلنت تاتشر حزب المؤتمر الوطني الأفريقي منظمة إرهابية. وفي عام ١٩٨٧ قال المتحدث باسمها برنارد انجهام كلمته المشهورة "إن أي شخص يعتقد أنه سيكون لحزب المؤتمر الوطني الأفريقي من أي وقت دور في تشكيل حكومة جنوب أفريقيا يعيش في أراضي السحابة الحمقاء".

ولكن بحلول أواخر الثمانينات، مع تحول موجة الحرب الباردة ولا علامة لحل سياسي في جنوب أفريقيا، بدأ الصبر الغربي تجاه حكومة الفصل العنصري ينفذ. بحلول عام ١٩٨٩، حبذت مبادرة من الحزبين الجمهوري والديمقراطي في الولايات المتحدة فرض عقوبات اقتصادية (والتي أدرجت كقانون شامل مناهض للفصل العنصري)، وفضلت إطلاق سراح نيلسون مانديلا وتسوية تفاوضية تضم حزب المؤتمر الوطني الأفريقي. بدأت تاتشر أيضا باتخاذ خط مماثل، لكنها أصرت على تعليق الكفاح المسلح لحزب المؤتمر الوطني الأفريقي. ربما كان لمشاركة بريطانيا والولايات المتحدة الاقتصادية في جنوب أفريقيا بعض النفوذ، مع ممارسة الضغط من البلدين في اتجاه المفاوضات. ولكن بريطانيا والولايات التحدة لم يكونا على استعداد لتطبيق الضغط الاقتصادي بسبب مصالحهما المتعددة الجنسيات في جنوب أفريقيا، مثل شركة التعدين انجلو امريكان. بالرغم من رفض المحكمة دعوى تعويض بارزة ضد هذه الشركات في عام ٢٠٠٤، أيدت محكمة الاستئناف الأمريكية حكم استئناف يسمح بدعوى أخرى تسعى لتعويضات تقدر بما يزيد عن ٤٠٠ مليار دولار من كبرى الشركات العالمية المتهمة بمساعدة نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا.

حرب الحدود في جنوب أفريقيا:

بحلول عام ١٩٦٦ شنت عصابات سوابو غارات حرب العصابات من البلدان المجاورة لجنوب أفريقيا ضد الاحتلال لجنوب غرب أفريقيا / ناميبيا. وفي البداية، خاضت جنوب أفريقيا حربا ضد سوابو Swapo لمكافحة التمرد. وزاد هذا الصراع بعد حصول أنجولا على الاستقلال في ١٩٧٥، في ظل الحكم الشيوعي لقيادة الحركة الشعبية لتحرير أنغولا MPLA عندما وقفت جنوب أفريقيا والولايات المتحدة إلى جانب منافسة الأنغولي حزب يونيتا ضد القوة المسلحة لحزب الحركة الشعبية لتحرير أنغولا FAPLA وبحلول نهاية السبعينيات انضمت كوبا إلى المعركة في واحدة من عدة لقطات لأواخر الحرب الباردة في جنوب أفريقيا. تطورت الحرب الأهلية في أنغولا إلى حرب تقليدية بوجود جنوب أفريقيا وحزب يونيتا UNITA من ناحية، وحكومة الحركة الشعبية لتحرير أنغولا والكوبيون والسوابو والسوفييت من ناحية أخرى.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التحايل على العقوبات:

بحلول عام ١٩٨٠، حدث تحول حاسم في الرأي العام الدولي ضد الفصل العنصري، فبدأت الحكومة وجزء كبير من السكان البيض ينظرون إلى الدولة كحصن محاصر من الشيوعيين والقوميين السود الراديكاليين. بذلوا جهدا كبيرا في التحايل على العقوبات، بل قيل أنهم ذهبوا إلى تطوير الأسلحة النووية بدعم من إسرائيل. كان يشير مصطلح "دول خط المواجهة" إلى البلدان الجنوبية في أفريقيا الي تقع بالقرب من جنوب أفريقيا جغرافيا. وبالرغم من معارضة هذه الدول للفصل العنصري، فقد كان الكثير منها يعتمد اقتصاديا على جنوب أفريقيا. في عام ١٩٨٠، شكلوا مؤتمر التنسيق للتنمية في الجنوب الأفريقي SADCC، والذي كان يهدف إلى تعزيز التنمية الاقتصادية في المنطقة، وبالتالي تقليل الاعتماد على جنوب أفريقيا. وعلاوة لى ذلك، فقد سمحت العديد من الدول الأعضاء في الاتحاد باستقبال المنفيين من أعضاء المؤتمر الوطني الأفريقي ومؤتمر عموم أفريقيا وإقامة قواعد لهم في بلدانهم.

مهاجمة القواعد الإرهابية:

كان لدى جنوب أفريقيا سياسة بمهاجمة القواعد "الإرهابية" في الدول المجاورة. وكانت هذه الهجمات موجهة في الأساس إلى قواعد العصابات والبيوت الآمنة لحزب المؤتمر الوطني الأفريقي ANC ومؤتمر العموم الأفريقي PAC وسوابو SWAPO، ردا على أعمال الإرهاب مثل تفجيرات القنابل والمذابح وأعمال العصابات (مثل التخريب) من قبل المؤتمر الوطني الأفريقي ومؤتمر العموم الأفريقي PAC وسوابو SWAPO في جنوب أفريقيا وناميبيا. كما ساعدت البلد المنظمات في البلدان المجاورة التي كانت تمارس نشاطا لمكافحة انتشار الشيوعية في الجنوب الأفريقي. وكانت من نتائج هذه السياسات ما يلي:

دعم الميليشيات المناهضة للحكومة مثل يونيتا في أنغولا ورينامو في موزمبيق.

قوات الدفاع في جنوب أفريقيا (قوات دفاع جنوب أفريقيا، الآن قوات الدفاع القومية بجنوب أفريقيا). قامت بغارات فرق على الدول في خط المواجهة. كما قامت بغارات قصف جوي في الدول المجاورة.

غزو شامل لأنغولا: وهذا في جزء منه لدعم منظمة يونيتا، ولكنه كان أيضا محاولة لضرب قواعد السوابو.

استهداف قادة حزب المؤتمر الوطني الأفريقي المنفيين في الخارج فقتلت روث فيرست زوجة جو سلوفو عن طريق طرد مفخخ في مابوتو، وقامت "فرق الموت" لمكتب التعاون المدني ومديرية الاستخبارات العسكرية بشن عمليات اغتيال لأهداف من المؤتمر الوطني الأفريقي في بروكسل وباريس واستكهولهم، وشاركوا كذلك في أعمال سطو وتفجيرات وقعت في لندن.

وقع الرئيس الموزمبيقي سامورا ماشيل على اتفاق كوماتي مع رئيس جنوب أفريقيا بي دبليو بوثا وذلك في محاولة لإعادة بناء اقتصاد موزمبيق ووافقت جنوب أفريقيا على وقف دعمها للحركات المناهضة للحكومة، وحظر على الجناح المسلح للمؤتمر الوطني الأفريقي العمل في موزمبيق. وكانت هذه نكسة لحزب المؤتمر الوطني الأفريقي.

وفي عام ١٩٨٦ قتل الرئيس ماشيل في حادث تحطم طائرة في منطقة جبلية في جنوب أفريقيا قرب الحدود الموزامبيقية بعد عودته من اجتماع في زامبيا. اتهمت جنوب أفريقيا بمواصلة مساعداتها لحركة المقاومة رينامو، وأنها تسببت في وقوع الحادث من خلال استخدام إذاعة ملاحة كاذبة جذبت الطائرة غلى تحطمها. لم يتم إثبات نظرية المؤامرة هذه، ولا تزال موضع جدل بالرغم من تقرير لجنة تحقيق مارجو الجنوب أفريقية أن الأمر كان مجرد حادث. وأصدر وفد سوفياتي لم يشارك في التحقيق تقريرا أقليا يورط فيه جنوب أفريقيا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تشكيل جهاز الأمن القومي:

خلال الثمانينات، أصبح الأمن يشكل هاجسا للحكومة بقيادة بي دبليو بوثا. وأخذا بنصيحة عالم السياسة الأمريكي صمويل هنتنغتون، قام بوثا بتشكيل جهاز أمن دولة قوي "لحماية" الدولة من الزيادة المتوقعة للعنف السياسي التي يمكن أن تحدثها الإصلاحات. وقد أصبحت الثمانينات فترة من الاضطرابات السياسية، وذلك مع هيمنة دائرة بوثا من الجنرالات وقادة الشرطة المعروفة باسم SECUROCRATS والذين أداروا عدة حالات للطوارئ. واتسمت سنوات بوثا في السلطة بالعديد من عمليات التدخل العسكري في الدول المجاورة لجنوب أفريقيا، كما شملت حملة عسكرية وسياسية للقضاء على السوابو في ناميبيا.

وعاقبت الحكومة مرتكبي التعديات السياسية بوحشية بين عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٣ وتعرض ٤٠٠٠٠ شخص للجلد كشكل من أشكال العقاب. ارتكبت الغالبية العظمى منهم تعديات سياسية، وتم جلدهم عشرة جلدات وإذا أدين أحد بتهمة الخيانة، كان ينفذ فيه حكم الإعدام، ونفذت الحكومة حكم الإعدام في العديد من مرتكبي الجرائم السياسية بهذه الطريقة. في فترة الثمانينات تم إنشاء المزيد من المنظمات المناهضة للفصل العنصري وربطها بالجبهة الديمقراطية. طالبت الجبهة بقيادة القس ألان بيساك وألبيرتينا سيسولو الحكومة أن تستبدل الإصلاحات بإلغاء الفصل العنصري والأوطان البديلة تماما.

حالة الطوارئ:

أصبح العنف السياسي سمة بارزة لجنوب أفريقيا في الفترة من ١٩٨٥ إلى ١٩٨٩، حيث أصبحت البلدات السوداء محور الصراع بين المنظمات المناهضة للفصل العنصري وحكومة بوثا. فخلال الثمانينات، قاومت البلدات الفصل العنصري من خلال العمل على القضايا المحلية التي تواجهها المجتمعات على وجه الخصوص. وتم توجيه الكثير من هذه المقاومة ضد السلطات المحلية والقادة المحليين، الذين نظر إليهم على أنهم داعمون للحكومة. وبحلول عام ١٩٨٥، أصبح هدف حزب المؤتمر الوطني الأفريقي جعل البلدات السوداء "غير قابلة للحكم" (واستبدل هذا التعبير في وقت لاحق بعبارة "سلطة الشعب") عن طريق مقاطعات الإيجار وغيرها من الإجراءات العسكرية. أدى هذا إلى انهيار العديد من مجالس البلديات، لتحل محلها المنظمات الشعبية غير الرسمية، والتي حكمت في أغلب الأحيان من قبل النشطاء الشباب. أنشئت محاكم الشعب، وعومل الذين اتهموا بالعمالة لدى الحكومة بإجراءات صارمة وأحيانا قاتلة. وكان يهاجم رجال المجالس البلدية ورجال الشرطة للبلديات السوداء، وأحيانا عائلاتهم، بالقنابل الحارقة، والضرب، والقتل عن طريق حرق الإطارات ووضعها حول عنق الضحية.

وفي يوم ٢٠ يوليو ١٩٨٥، أعلن الرئيس بوثا حالة الطوارئ في ٣٦ من الدوائر القضائية. كانت المناطق المتضررة هي الكاب الشرقية، ومنطقة "بريتوريا ويتواتر سراند وفيرنيجنج". أدرجت الكاب الغربية بعد ثلاثة أشهر أيضا. حظرت أعداد متزايدة من المنظمات أو قيدت بطريقة ما، وعانى الكثير من الناس من قيود كالإقامة الجبرية واعتقل ٢٤٣٦ شخص خلال حالة الطوارئ هذه بموجب قانون الأمن الداخلي، حيث أعطى هذا القانون الشرطة والجيش صلاحيات واسعة. فكانت الحكومة تستطيع تنفيذ حظراً للتجول يتحكم في حركة الناس. ويستطيع الرئيس أن يحكم بمرسوم دون الرجوع إلى الدستور أو إلى البرلمان. وأصبح تهديد شخص شفيها أو حيازة وثائق تراها الحكومة خطيرة جريمة جنائية، وأصبح من غير القانوني تقديم المشورة لأحد بالبقاء بعيدا عن العمل أو بمعارضة الحكومة. وكان من ير القانوني أيضا الكشف عن اسم أي شخص يلقى القبض عليه في حالة الطوارئ حتى ترى الحكومة أن إعلان هذا الاسم أمر مناسب. قد يواجه أي شخص مدة تصل إلى عشر سنوات سجن لهذه الجرائم. وأصبح الاحتجاز دون محاكمة سمة مشتركة لردود الحكومة على تزايد الاضطرابات المدنية، وبحلول عام ١٩٨٨، اعتقل ٣٠٠٠٠ شخص واعتقل الآلاف وتعرض كثير منهم للاستجواب والتعذيب.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي يوم ١٢ يونيو ١٩٨٦، وقبل أربعة أيام من الذكرى السنوية العاشرة لانتفاضة سويتو، مددت حالة الطوارئ لتشمل البلاد كلها. وعدلت الحكومة قانون الأمن العام ووسعت صلاحيتها لتشمل الحق في إعلان "مناطق اضطرابات"، مما يتيح لها اتخاذ تدابير استثنائية لقمع الاحتجاجات في هذه المناطق. وأصبحت الرقابة الشديدة على الصحافة تكتيكا مهيمنا في إستراتيجية الحكومة، ومنعت كاميرات التلفزيون من دخول هذه المناطق وكانت إذاعة الدولة، هيئة إذاعة جنوب أفريقيا تقدم الدعاية لدعم الحكومة. ولكن زادت معارضة وسائل الإعلام للنظام، بدعم من نمو صحافة (تحت الأرض) المؤيدة لحزب المؤتمر الوطني الأفريقي في جنوب أفريقيا. وفي عام ١٩٨٧ مددت حالة الطوارئ لمدة عامين آخرين. من جهة أخرى بدأ حوالي ٢٠٠٠٠ من أعضاء الاتحاد الوطني لعمال المناجم أطول إضراب في تاريخ جنوب أفريقيا لمدة ثلاثة أسابيع. وشهد عام ١٩٨٨ حظر أنشطة الجبهة الديمقراطية وغيرها من المنظمات المناهضة للفصل العنصري.

وجهت الكثير من أعمال العنف في أواخر الثمانينات والتسعينات إلى الحكومة، ولكن كان هناك قدر كبير من العنف بين السكان أنفسهم. فقد لقى الكثيرون حتفهم في أعمال عنف بين أعضاء حزب انكاثا وتجمع المؤتمر الوطني الأفريقي مع الجبهة الديمقراطية. ثبت في وقت لاحق أن الحكومة تلاعبت بالوضع من خلال دعم هذا الطرف أو ذاك بحسب ما يناسبها.

السنوات الأخيرة للفصل العنصري:

في عام ١٩٧٤ زادت مقاومة الفصل العنصري بسبب انسحاب البرتغال من مزامبيق وأنغولا، وبعد الثورة القرنفلية عام ١٩٧٤. انسحبت قوات جنوب أفريقيا من أنغولا في مطلع عام ١٩٧٦، حيث فشلوا في منع قوات التحرير من الوصول إلى السلطة هناك، واحتفل الطلاب السود في جنوب أفريقيا بانتصار تحرير السود على المقاومة البيضاء. في عام ١٩٧٨ أصبح وزير الدفاع في الحزب الوطني بي دبليو بوثا رئيسا للوزراء. شعر نظام بوثا الأبيض بالقلق بشأن مساعدة الاتحاد السوفيتي للثوار في جنوب أفريقيا، وتحول الاقتصاد إلى الركود ووجدت الحكومة الجديدة أنها تنفق الكثير من المال في محاولة الحفاظ على فصل الأوطان التي أنشئت للسود وثبت أن هذه الأوطان غير اقتصادية. ولم ينجح إبقاء السود كفئة ثالثة أيضاً. لم تزل العمالة السوداء حيوية للاقتصاد، وبدأت النقابات العمالية السوداء غير القانونية وظل كثير من السود فقراء جدا عن تقديم أي مساهمة في الاقتصاد من خلال قدرتهم الشرائية وإن كانوا أكثر من ٧٠ في المائة من السكان. فالرسمألية تعمل على حسن النية، وكان نظام بوثا معنيا أكثر بحسن النية وليس لصالح الرأسمالية بقدر ما كان النظام يخشى لزوم الترياق المضاد لمنع السود من الانجذاب للشيوعية.

اكتسبت الحركات المناقضة للفصل العنصري في الولايات المتحدة وأوروبا دعما لمقاطعة جنوب أفريقيا، ولانسحاب شركات الولايات المتحدة من جنوب أفريقيا ودعما من أجل الإفراج عن مانديلا. أصبحت جنوب أفريقيا خارجة عن القانون في مجتمع الأمم. شارف الاستثمار في جنوب أفريقيا من قبل الأمريكيين وغيرهم على الانتهاء وبدأت سياسة نشطة لسحب الاستثمارات من هناك.

إجراء إصلاحات لنظام الفصل العنصري (إنشاء برلمان):

في أوائل الثمانينات بدأت حكومة بوثا تعرف ضرورة إجراء الإصلاحات لنظام الفصل العنصري. كانت الإصلاحات قبل ذلك نتيجة للعنف الداخلي والإدانة الدولية والتغييرات الانتمائية داخل الحزب الوطني، وتغير التركيبة السكانية فكان البيض يشكلون ١٦% فقط من مجموع السكان، بالمقارنة مع ٢٠% من خمسين عاما مضت. وفي عام ١٩٨٣ تمت الموافقة على دستور جديد يطبق ما سمى بالبرلمان ثلاثي المجالس Tricameral Parliament والذي أعطى الملونين والهنود الحقوق الانتخابية والتمثيل النيابي في مجالس منفصلة المجلس التشريعي المخصص للبيض (١٧٨ عضوا)، والمجلس التمثيلي المخصص للملونين (٨٥ عضوا)، ومجلس المفوضين الخاص بالأقلية الآسيوية (٤٥ عضوا)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتعامل كل مجلس مع القوانين المتعلقة بقضايا العرق الخاص به، بما في ذلك الصحة والتعليم وغيرها من قضايا المجتمع. تولى مجلس يضم ممثلين عن كل مجلس من الثلاثة جميع القوانين المتعلقة بـ"الشئون العامة" (مسائل مثل الدفاع، والصناعة، والضرائب)، وملك الحزب الحاكم في الأغلبية في المجلس واستبعد السود الذي تتألف منهم غالبية السكان من التمثيل، وظلوا مواطنين في اوطانهم البديلة فقاطع معظم الملونون والهنود أول انتخابات للبرلمان الثلاثي، وسط أعمال شغب واسعة النطاق.

الاتصال مع حزب المؤتمر الوطني الأفريقي:

كان الرئيس بوثا قلقا إزاء شعبية مانديلا ووصفه بأنه ماركسي ولكن الحكومة نقلت مانديلا من سجن جزيرة روبن إلى سجن بولزمور، وذلك لاسترضاء لسود ولرعاية مانديلا كزعيم لهم. وسمحت الحكومة لمانديلا بالمزيد من الزوار، بما في ذلك الزيارات والمقابلات من قبل الأجانب لإطلاع العالم أن مانديلا يلقى معاملة حسنة.

وأعلنت الأوطان السوداء دولاً قومية، وألغيت قوانين الاجتياز. أيضاً أعطيت نقابات العمال السود الشرعية، واعترفت الحكومة بحق السود في العيش في المناطق الحضرية بصورة دائمة وأعطى السود حقوق الملكية هناك. وأعرب النظام عن الاهتمام بإلغاء قانون مكافحة الجنس بين الأعراق، والذي محط سخرية في الخارج وزاد الأنفاق على مدارس السود، فأصبح ينفق على الطفل الأسود سبع الإنفاق على الطفل الأبيض بعدما كان واحدا لستة عشر في عام ١٩٦٨. وفي الوقت نفسه، تم إعطاء اهتمام كبير لتعزيز فعالية جهاز الشرطة.

في ناير ١٩٨٥ وجه بوثا رسالة إلى المجلس النيابي، وذكر أن الحكومة مستعدة لإطلاق سراح مانديلا، بشرط أن يتعهد مانديلا مقاومة لأعمال العنف لتحقيق الأهداف السياسية، وقرأ أحد حلفاء مانديلا رده الذي كان أول كلمة منقولة عنه بعد ٢١ عاما في السجن. قال مانديلا أن العنف هو مسئولية نظام الفصل العنصري، وقال إنه بالديمقراطية لن تكون هناك حاجة للعنف. انفجرت الحشود المستمعة إلى قراءة خطابه في التصفيق والهتافات وساعد هذا الرد على رفع مكانة مانديلا في نظر الذي يعارضون الفصل العنصري، على الصعيدين الدولي والمحلي.

وبين عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٨ ألغيت بعض قوانين الفصل العنصري البسيط. وقال بوتا أنه يجب على البيض في جنوب أفريقيا "التكيف أو الموت"، وتردد مرتان على أعتاب ما وصف بأنها إعلانات "جريئة" عن إصلاحات كبيرة على الرغم من أنه في كلتا الحالتين تراجع عن تقديم تغييرات جوهرية. ومن المفارقات أن هذه الإصلاحات أدت إلى تكثيف العنف السياسي خلال الفترة المتبقية من فترة الثمانينات حيث انضمت المزيد من الطوائف والمجموعات السياسية في جميع أنحاء البلاد إلى حركة المقاومة. توقفت حكومة بوتا عن حد كبير من الإصلاحات، مثل رفع الحظر عن حزب المؤتمر الوطني الأفريقي ومنظمة الوحدويين الأفريقيين والحزب الشيوعي في جنوب أفريقيا وغيرها من المنظمات، والإفراج عن السجناء السياسيين، أو إلغاء أساس قوانين الفصل العنصري الكبير وموقف الحكومة هو أنها لن تفكر في التفاوض حتى تتخلى هذه المنظمات عن العنف.

بحلول عام ١٩٨٧ انخفض معدل النمو الاقتصادي في جنوب أفريقيا إلى أدنى معدل في العالم، وأحبط الحظر المفروض على مشاركة جنوب أفريقيا في المناسبات الرياضية الدولية الكثير من البيض في جنوب أفريقيا. وكانت هناك أمثلة لدول أفريقية بزعماء من السود وأقليات بيضاء في كينيا وزيمبابوي. وانتقلت أراء بأن جنوب أفريقيا سيكون لها رئيس أسود مما أدى بالكثير من البيض المتشددين للانضمام إلى أحزاب يمينية. تم نقل مانديلا إلى بيت مناسب له.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأقيم عدد من الاجتماعات السرية بين أعضاء للمؤتمر الوطني الأفريقي في المنفى، وقطاعات مختلفة من أعضاء الصراع الداخلي، مثل النساء والتربويين. كما قابل العديد من المثقفين البيض أعضاء من المؤتمر الوطني الافريقي في السنغال لإجراء محادثات أكثر علانية.

إجراء مفاوضات لإنهاء الجمود السياسي في البلاد في عصري دي كليرك:

تحرك دي كليرك بحسم نحو إجراء مفاوضات لإنهاء الجمود السياسي في البلاد في كلمته الافتتاحية للبرلمان يوم ٢ فبراير ١٩٩٠، أعلن دي كليرك أنه سوف يلقي القوانين التمييزية وسيرفع الحظر المفروض قبل ٣٠ عاما على قيادة المجموعات المناهضة للفصل العنصري، مثل المؤتمر الوطني الأفريقي وحزب مؤتمر عموم أفريقيا والحزب الشيوعي في جنوب أفريقيا والجبهة الديمقراطية. ثم وضع حداً لقانون الأراضي كما قام دي كليرك بأول التزام عام للإفراج عن زعيم حزب المؤتمر الوطني الأفريقي المعتقل نيلسون مانديلا، والعودة على حرية الصحافة وتعليق عقوبة الإعدام. ورفعت القيود عن وسائل الإعلام وتم إطلاق سراح السجناء السياسيين الذي لم يرتكبوا جرائم عامة. وفي يوم ١١ فبراير ١٩٩٠ أطلق سراح نيلسون مانديلا من سجن فيكتور فيرستر بعد أكثر من ٢٧ عاما في السجن.

وبعد تعليمات من مجلس الأمن الدولي على إنهاء احتلالها العسكري الطويل لجنوب غرب أفريقيا / ناميبيا، وبسبب الهزائم العسكرية من قبل المتمردين الكوبيين والأنغوليين، وتزايد تكاليف الحرب كان على جنوب أفريقيا التخلي عن السيطرة على هذه الأرض، وأصبحت ناميبيا دولة مستقلة رسميا في ٢١ مارس ١٩٩٠.

إلغاء الجهاز القانوني للفصل العنصري:

تم تفكيك نظام الفصل العنصري في سلسلة من المفاوضات في الفترة بين ١٩٩٠ إلى ١٩٩٣، وبلغت ذروة المفاوضات في الانتخابات التي جرت في عام ١٩٩٤، والتي كانت الانتخابات الأولى في جنوب أفريقيا التي سمحت بحق الاقتراع العام.

وألغى الجهاز القانوني للفصل العنصري في الفترة بين ١٩٩٠ إلى ١٩٩٦. بدأت المفاوضات بجدية في عام ١٩٩٠، وحيث عقد اجتماعان بين الحكومة وحزب المؤتمر الوطني الأفريقي. وكان الغرض من هذه المفاوضات تمهيد الطريق لإجراء محادثات من أجل انتقال سلمي للسلطة. كانت هذه الاجتماعات ناجحة في وضع الشروط المسبقة للمفاوضات على الرغم من وجود توتر كبير داخل البلد.

في الجلسة الأولى ناقش الحزب الوطني وحزب المؤتمر الوطني الأفريقي شروط بدء المفاوضات وقد عقد الاجتماع في غروت شور، وهو المقر الرسمي للرئيس. صدر تقرير لحظي من غروت شور قال أن المفاوضات السياسية ستبدأ بعد الإفراج عن السجناء والسماح لجميع المبعدين بالعودة.

كانت هناك مخاوف من أن تغيير السلطة في جنوب أفريقيا سيكون عنيفا. ولتفادي هذا كان من الضروري التوصل إلى حل سلمي بين جميع الأطراف. في ديسمبر ١٩٩١ بدأ التجمع من أجل جنوب أفريقيا ديمقراطية (كوديسا) والمفاوضات حول تشكيل حكومة انتقالية متعددة الأعراق ووضع دستور جديد لتوسيع نطاق الحقوق السياسية لجميع الفئات. اعتمدت كوديسا "إعلاناً للنوايا" والتزمت بـ"جنوب أفريقيا غير مقسمة". أدت الإصلاحات والمفاوضات لوضع حد لنظام الفصل العنصري إلى رد فعل عنيف بين المعارضة البيضاء اليمينية، مما أدى إلى فوز حزب المحافظين الفوز بعدد من الانتخابات ضد الحزب الوطني. رد دي كليرك بدعوة لاستفتاء بين البيض فقط في مارس ١٩٩٢، لتحديد ما إذا كان ينبغي أن تستمر المفاوضات. أعطت أغلبية تقدر بـ ٦٨ في المائة من الناخبين البيض دعمها لدي كليرك، ورسخ هذا المزيد من الثقة عند دي كليرك والحكومة، وزادت من قوة موقفهم في المفاوضات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهكذا عندما أستوئنفت المفاوضات في ١٩٩٢، تحت اسم مؤتمر "زنديسا الثاني"، تم التقدم بمطالب أقوى. لم يتمكن المؤتمر الوطني الأفريقي والحكومة من التوصل إلى حل وسط بشأن الكيفية التي ينبغي تقاسم السلطة بها خلال مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية. فقد أراد الحزب الوطني الإبقاء على موقف قوي في الحكومة الانتقالية، فضلا عن القدرة على تغيير القرارات التي يتخذها البرلمان. أدى استمرار العنف إلى زيادة التوترات أثناء المفاوضات. كان العنف من أجل التغيير عند الذين ما زالوا يعيشون تحت القمع، وكذلك شدة المنافسة بين حزب انكاثا للحرية (انكاثا) وحزب المؤتمر الوطني الأفريقي. وعلى الرغم من لقاء بوتوليزي ومانديلا لتسوية خلافاتهما، على أنهما لم يستطيعا إيقاف العنف. وكانت واحدة من أسوأ حالات العنف بين أنكاثا وحزب المؤتمر الوطني الأفريقي هي مجزرة بويباتونج في ١٧ يونيو ١٩٩٢، عندما هاجم حائتي مسلح من انكاثا بلدة بيباتونج في جاوتينج، مما أسفر عن مقتل ٤٥ شخصا. وقال شهود العيان أن رجالا وصلوا في سيارات للشرطة، مما دعم الاتهامات التي قالت أن عناصر الشرطة والجيش ساهمت في أعمال العنف الجارية. عندما حاول دي كليرك زيادة موقع الحادث، طاردته الحشود الغاضبة، وفتحت الشرطة النار عليهم مما أسفر عن مقتل ثلاثة. وقال مانديلا أن دي كليرك كرئيس للدولة هو مسئول عن وضع حد لإراقة الدماء. كما اتهم شرطة جنوب أفريقيا بالتحريض على العنف بين المؤتمر الوطني الأفريقي وبين حزب انكاثا للحرية وكان ذلك أساس انسحاب حزب المؤتمر الوطني الأفريقي من المفاوضات وانهار منتدى كوديسا في هذه المرحلة.

وأدت مذبحة بيشو في يوم ٧ سبتمبر ١٩٩٢ إلى رفع حدة التوتر فقتلت قوة دفاع سيسكاي ٢٩ شخصا وأصابت ٢٠٠ آخرين عندما فتحت النار على مسيرة للمؤتمر الوطني الأفريقي تطالب إعادة دمج سيسكاي إلى جنوب أفريقيا. وفي أعقاب ذلك، وافق دي كليرك ومانديلا على الاجتماع لإيجاد سبل لإنهاء العنف المتصاعد. وأدى ذلك على استئناف المفاوضات.

أضاف العنف اليميني إلى القتال في هذه الفترة. فقد هدد اغتيال كريس هاني يوم ١٠ أبريل ١٩٩٣ بإغراق البلاد في الفوضى. كان هاني الأمين العام للحزب الشيوعي في جنوب أفريقيا، وكانت له شعبية بالغة. تم اغتياله في عام ١٩٩٣ في حديقة "دونبارك" في جوهانسبورغ من قبل جاناس والاس وهو لاجئ بولندي مضاد للشيوعية وكان على صلة وثيقة بالمنظمة الأفريكانية القومية "وير ستاندبيويجنج". كان هاني يتمتع بتأييد واسع النطاق يتجاوز دائرته الانتخابية في الحزب الشيوعي في جنوب أفريقيا وحزب المؤتمر الوطني الأفريقي، وكان ينظر إليه كخليفة محتمل لمانديلا، وأدت وفاته إلى مظاهرات في جميع أنحاء البلاد وعبر المجتمع الدولي، مما أثبت في النهاية أنها نقطة تحول دفعت الأطراف الرئيسية بعزم للتوصل إلى تسوية. وفي ٢٥ يونيو ١٩٩٣ استخدمت "وير ستاند بيويجنج" عربة مدرعة لتحطم أبواب مركز التجارة العالمي، حيث كانت المحادثات جارية في إطار المجلس التفاوضي وفشل هذا أيضا في تعطيل التفاوض.

بالإضافة إلى استمرار العنف بين السود، كان هناك عدد من الهجمات على المدنيين البيض من قبل الجناح العسكري لمؤتمر الوحدويين الأفريقيين جيش تحرير الشعب الآزيني APLA. وكان أمل مؤتمر الوحدويين الأفريقيين تعزيز مكانتهم من خلال جذب دعم الشباب الغاضب. وفي مذبحة كنيسة سانت جيمس يوم ٢٥ يوليو ١٩٩٣ فتح أعضاء من ALPA النار في كنيسة في كيب تاون، مما أسفر عن مقتل ١١ فردا من المصلين وإصابة ٥٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي عام ١٩٩٣ تم منح دي كليرك ومانديلا معا جائزة نوبل للسلام "لعملهم من أجل السلام وإنهاء نظام الفصل العنصري، ومن أجل وضع الأسس لنظام ديمقراطي جديد في جنوب أفريقيا".

تواصلت أعمال العنف حتى انتخابات عام ١٩٩٤. أعلن لوكاس منغوبة زعيم وطن بوفوثاتسوانا الأصلي، أنه لن يشارك في الانتخابات فقد تقرر أنه بعد أن يدخل الدستور المؤقت حيز التنفيذ، فإن الأوطان ستدرج في جنوب أفريقيا ولكن مانغوبي لم يرد حدوث ذلك وكانت هناك احتجاجات قوية ضد قراره، مما أدى على وقوع انقلاب فيي بوفوثاتسوانا في ١٠ مارس خلع منفوبه، على الرغم من تدخل اليمينيين البيض آملين للحفاظ عليه في السلطة وقتل ثلاثة مسلحين بيض خلال هذا التدخل. وقبل يومين من الانتخابات هناك حادث إرهابي ناتج من انفجار سيارة ملغومة في جوهانسبرغ، مما أسفر عن مقتل تسعة وقبل يوم من الانتخابات، انفجرت سيارة أخرى، مما أسفر عن إصابة ثلاثة عشر. وفي منتصف ليلة ٢٦-٢٧ أبريل ١٩٩٤، تم إنزال العلم القديم وبدأ غناء النشيد الوطني الجديد.

انتخابات عام ١٩٩٤:

أجريت الانتخابات في ٢٧ أبريل ١٩٩٤ وفي جميع أنحاء البلاد بينما أدلى ٢٠ مليون جنوب أفريقي بأصواتهم وكان هناك بعض الصعوبات في تنظيم عملية التصويت في المناطق الريفية، ولكن الناس انتظروا في جميع أنحاء البلاد لعدة ساعات من أجل التصويت، وسط شعور واضح بحسن النية واتفق المراقبون الدوليون أن الانتخابات كانت حرة ونزيهة.

حصل المؤتمر الوطني الأفريقي على ٦٢.٦٥% من الأصوات، وهي نسبة أقل من ٦٦.٧% التي من شأنها السماح بإعادة كتابة الدستور. وفي البرلمان الجديد ذهبت ٢٥٢ من ٤٠٠ مقعد لأعضاء المؤتمر الوطني الأفريقي. حصل الحزب الوطني على أغلب أصوات البيض والملونين، وأصبح حزب المعارضة الرسمي. قررت هذه الانتخابات الحكومة الوطنية كما قررت حكومات المقاطعات، وفاز المؤتمر الوطني الأفريقي بسبعة مقاطعات من التسعة، وفاز الحزب الوطني في الكاب الغربية، وحزب انكاثا للحرية في كوازولو ناتال. وفي يوم ١٠ مايو ١٩٩٤، أدى مانديلا اليمين الدستورية كرئيس لجنوب أفريقيا. وأنشئت حكومة الوحدة الوطنية، وتألفت من أثنى عشر من ممثلي حزب المؤتمر الوطني الأفريقي، وستة من الحزب الوطني، وثلاثة من حزب انكاثا للحرية. وعين ثابو مبيكي وفريديريك ويليم دي كليرك نائبين للرئيس.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com